

## ضمير الفصل في العربية ( أحكام وشواهد )

للدكتور

**عبدالعظيم فتحي خليل**

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية بالرياض  
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

## الباحث في سطور :

- الدكتور عبدالعظيم فتحي خليل إبراهيم .
- ولد في أسيوط بمصر سنة ١٩٤٩ م .
- تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٧٣ م، وحصل على درجة الماجستير في النحو والصرف من الكلية نفسها في سنة ١٩٧٦ م، ثم درجة الدكتوراه في سنة ١٩٨٢ م .
- عمل معيداً، فمدرساً مساعداً فمدرساً في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر في القاهرة، ثم التحق بالتدريس في كلية اللغة العربية بالرياض أستاذاً مساعداً في سنة ١٤٠٧ هـ، فأستاذاً مشاركاً في سنة ١٤٠٩ هـ .
- له بحوث ودراسات منها :
  - ١ - النيابة في عمل الفعل والموقع الإعرابي للاسم (رسالة الماجستير) .
  - ٢ - النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي (رسالة الدكتوراه) .
  - ٣ - ترغيب المبتدئين في علم الإعراب (القاهرة ١٩٨٣ م) .
  - ٤ - ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي (القاهرة) (١٩٨٨ م) .

الحمد لله الذي اختص العربية بكتابه الكريم وزادها به تشريفا وتكريما، وصلى الله على سيدنا محمد الذي أدبه ربه فأحسن تأديبه، وكان فضل الله عليه عظيما وبعد :

فهذا بحث يبين حقيقة ضمير الفصل في العربية، ويبرز فائدته، وشروطه وأحكامه، ويتناول جملة من الشواهد العربية المتعلقة به .

ولقد كنت في أول عهدي بطلب النحو آمل أن أجد بحثا وافيا عن ضمير الفصل ثم اطلعت على ما كتبه ابن هشام وغيره من المتقدمين، فسررت به، واستفدت منه عظيم الفائدة، ثم خطر لي أن هذا الموضوع في حاجة إلى بحث يجمع شتاته، ويفصل القول فيه بذكر أقوال العلماء والتطبيق على الشواهد العربية وبخاصة ما ورد منها في القرآن الكريم، فاتجهت إلى تحقيق ذلك معتنيا بما ورد في كتاب سيويه عنه، إذ كان أول كتاب وصل إلينا من كتب النحو، وهو الذي يصدق عليه قول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها      فإن القول ما قالت حذام

ولما سرت قدما في مجال البحث اطلعت على قول لأبي حيان في البحر المحيط يفيد أنه ألف في هذا الموضوع كتابا سماه: القول الفصل في ضمير الفصل. وذكر أنه ضمن معظم كتابه ذلك شرحه للتسهيل المسمى بالتذليل والتكميل، فعمدت إلى ذلك الشرح وأفدت منه كما أفدت من غيره من كتب النحو المفصلة، حتى استوى هذا البحث على سوقه، وقد قسمته إلى قسمين :

القسم الأول : في ضمير الفصل وما يتعلق به .

القسم الثاني : في توجيه بعض الشواهد الخاصة بضمير الفصل .

وإني آمل أن أكون بهذا البحث قد قدمت صورة وافية لضمير الفصل في  
العربية، والله المستعان، ومنه الحول والقوة .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

## القسم الأول في ضمير الفصل وما يتعلق به

من أوضح الأمثلة للفصل أو العماد قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هُنَا حُرٌّ الْحَقِّ مِنْ عِنْدِكَ﴾<sup>(١)</sup>

فإن الضمير (هو) وقع بين اسم كان وهو اسم إشارة وخبر كان وهو (الحق) وقد فصل به بين اسم كان وخبرها في الآية .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا نَقَدُوا الْأَنْفُسَ مِنْ خَيْرٍ يُجَدُّهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ نَجْرًا﴾<sup>(٢)</sup>  
فإن الضمير (هو) فاصل بين المفعولين اللذين يقتضيهما (تجدد) وهما الهاء في (تجدوه) و(خيرا) .

وهذا الضمير ونحوه يسميه البصريون فصلا، ويسميه الكوفيون عمادا .  
ولهذا قال ابن مالك في شرح التسهيل : (الضمير المسمى فصلا وعمادا كـ (هو) من قولك حسبت زيدا هو الكريم)<sup>(٣)</sup> .

كما ترجم له ابن هشام في المغني بقوله : شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا ثم مثل له من خلال شرحه بقوله تعالى : ﴿وَأَوْلِيَّتِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٤)</sup>  
وقوله : ﴿وَأِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾<sup>(٥)</sup>  
وقوله : ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) الأنفال / ٣٢ .

(٢) المزمل / ٢٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٨٦ .

(٤) البقرة / ٥ .

(٥) الصافات / ١٦٥ .

(٦) المائدة / ١١٧ .

وقوله ﴿يَتَّخِذُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُجْرًا﴾<sup>(١)</sup>  
وقوله : ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَمَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>

وسياتي تفصيل القول في هذه الآيات ونحوها .  
ولعل أول من أطلق على هذا الضمير ونحوه فصلا، الخليل بن أحمد أستاذ  
سيبويه، وقد عقد سيبويه للحديث عنه بابا بدأه بقوله : (هذا باب ما يكون فيه هو،  
وأنت، وأنا، ونحن، وأخوانهن فصلا)<sup>(٤)</sup> وهو في هذه التسمية تابع لأستاذه  
الخليل، فقد نقل عن الخليل في موضع آخر أنه قال : (والله إنه لعظيم جعلهم  
(هو) فصلا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوا، لأن (هو)  
بمنزلة أبوه)<sup>(٥)</sup> .

وأما العماد فهو من إطلاق نحاة الكوفة، وتسمية هذا الضمير بالعماد قد وردت  
في معاني القرآن لأبي زكريا الفراء<sup>(٦)</sup>، ونسب أبو العباس ثعلب في مجالسه هذا  
التعبير إلى الفراء والكسائي<sup>(٧)</sup>، قال السيوطي : (وبعض الكوفيين يسميه دعامة،  
لأنه يدعم به الكلام أى يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه<sup>(٨)</sup> . . .).

وقد عبر أبو الحسن الأخفش عن هذا الضمير بأنه (صلة في الكلام زائدة توكيدا  
كزيادة ما)<sup>(٩)</sup> .

وتبعه في ذلك أبو العباس المبرد حيث قال في المقتضب : (وتقول : كان زيد هو

(١) المزمل / ٢٠ .

(٢) الكهف / ٣٩ .

(٣) معنى اللبيب ص ٤٩٣ ، ٤٩٤ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٩٧ .

(٥) المصدر السابق الصفحة نفسها .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٩ ، ٣٥٢ / ٢ .

(٧) مجالس ثعلب ٢ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٨) معجم الهوامع ١ / ٦٨ .

(٩) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٤٣ .

العاقل يافتى، فتجعل (هو) زائدة، فكأنك قلت: كان زيد العاقل<sup>(١)</sup>.

كما ذكر أبو جعفر النحاس أن هذا الضمير يسمى عند البصريين فاصلة حيث قال في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>: يجوز أن يكون (هم) زيادة يسميها البصريون فاصلة ويسميها الكوفيون عمادا و(المفلحون) خبر أولئك<sup>(٣)</sup>. وقد اختار لفظ (الفاصلة) أبو محمد مكي فعبر به عن ضمير الفصل في مواضع من كتابه مشكل إعراب القرآن<sup>(٤)</sup>.

والذي اختاره المحققون من النحاة هو ما مشى عليه الخليل وسيبويه من تسمية ذلك الضمير بالفصل، وقد تقدم النقل في ذلك عن ابن مالك وابن هشام.

### تعليل تسميته فصلا أو عمادا

قد تكلم النحويون في تعليل تسمية البصريين لهذا الضمير فصلا، وكلامهم يدور حول أمرين:

**أولهما:** أنه سمي فصلا للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر وهذا تعبير ابن مالك في التسهيل<sup>(٥)</sup> وهو أدق من قول أبي حيان: (تسمية البصريين له فصلا لأنه فصل بين المبتدأ والخبر)<sup>(٦)</sup>؛ لأن الفصل به كما يكون بين المبتدأ وخبره يكون بين اسم كان وخبرها، واسم إن وخبرها، والمفعول الأول والثاني في باب علم ورأى، وسيأتي تفصيل ذلك، وأبو حيان يجعل هذه الأنواع من الفصل بين المبتدأ والخبر؛ لأن الفصل فيها متحقق بين اسمين أصلهما المبتدأ والخبر.

(١) المقتضب ١٠٣/٤ .

(٢) البقرة / ٥ .

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٨٤/١ .

(٤) انظر المشكل ٢٠/٢، ٢١ .

(٥) شرح التسهيل ١٨٦/١ .

(٦) التذيل والتكميل لأبي حيان ٢ ص ٥٤٠ (رسالة) .

وهذا التعليل نسبة الرضي إلى الخليل وسيبويه فقال في شرح الكافية<sup>(١)</sup>: قال الخليل وسيبويه: سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره .

وسيبويه ينسب ذلك إلى الخليل فيقول<sup>(٢)</sup>: إذا ابتدأت فقد وجب عليك مذکور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ ذلك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرج<sup>(٣)</sup> مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه . هذا تفسير الخليل رحمه الله .

الثاني: أنه سمي فصلا؛ لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا، فالإتيان به يوضح أن الثاني خبر لا نعت<sup>(٤)</sup>، قال الرضي: لأنك إذا قلت زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لاصفة<sup>(٥)</sup>.

وقريب من هذا ما ذكره ابن مالك من أنه سمي فصلا؛ لانفصال السامع به عن توهم الخبر تابعا. قال: وذكر التابع أولى من ذكر النعت، لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت وقبل ما لا ينعت به<sup>(٦)</sup>، وقد ذكر أبوحيان هذا القول في شرحه للتسهيل ولم ينسبه إلى ابن مالك<sup>(٧)</sup>.

ويلحظ أن التعليلين كلاهما مستمد من قول سيبويه الذي نقله عن الخليل، والتحقيق في هذا أنه سمي فصلا للأمرين جميعا .

(١) ٢٤/٢ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨٩ .

(٣) لعل (ما) في هذا السياق موصولة .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٤/٢ والتذييل والتكميل ٥٤٠/٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٤/٢ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/١ .

(٧) التذييل والتكميل ٥٤٠/٢ .

فهذا الضمير يفصل الاسم الأول عن الثاني إذا قلت: زيد هو الفاضل عندي بمعنى أنه يجعل الأول مستقلا بنفسه في الدلالة، فيجىء الثاني حكما عليه ولولا هذا الضمير لجاز أن يتوهم السامع أن الثاني من تمام دلالة الأول وأنه تابع له، وأنتك إذا قلت: زيد الفاضل عندي تقصد الإخبار بكونه عندك بعد أن وصفته بالفضل .

كما أن هذا الضمير يتحقق به الفصل بين الخبر والتابع، ويمكن المتكلم من التمييز بينهما واختيار ما يناسب المعنى منهما، ويحدد للسامع مراد المتكلم بذكره أو تركه .

وأما تسمية الكوفيين لهذا الضمير بالعماد ففيها ثلاثة توجيهات :

**أولها :** أنه سمي عمادا، لأنه معتمد عليه في تقرير المراد، وعليه تقوم الفائدة لأن الغرض منه بيان أن الثاني ليس تابعا للأول، فإذا ذكر في الكلام تقرر ذلك عند السامع وتحقق مراد المتكلم، وهذا توجيه ابن مالك وتبعه أبوحيان<sup>(١)</sup>.

**ثانيها :** أنه سمي بذلك لكونه عمداً الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده وهذا توجيه ابن يعيش<sup>(٢)</sup>.

**ثالثها :** أنه سمي بذلك لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، فهو كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط، وهذا توجيه الرضى<sup>(٣)</sup> والراجح عندي هو ما ذهب إليه ابن مالك وأبوحيان، وقد اختاره السيوطي<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/١ والنذيل والتكميل لأبي حيان ٥٤٠/٢ .

(٢) شرح المفصل ١١٠/٣ .

(٣) شرح الكافية ٢٤/٢ .

(٤) معجم الهوامع ٦٨/١ .

(٥) معني اللبيب ١٠٥/٢ .

## أي الاصطلاحين أرجح ؟

لقد رجح المحققون من متأخري النحاة اصطلاح البصريين على تسمية ذلك الضمير بالفصل، والسبب في ذلك - كما قال الدماميني<sup>(١)</sup> - أن الفصل أخص من العماد؛ لأن كل ما وضع للفصل كتاء التانيث والإعراب قد اعتمد به على المراد منه، فتاء التانيث مثلا يعتمد بها على تمييز المؤنث، والإعراب يعتمد به على التمييز بين المعاني المختلفة التي تتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا، فه (محمد) من قولنا : (محمد منطلق) معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا من شيء، قال الدماميني<sup>(٢)</sup> : وإذا كان الفصل أخص كانت التسمية فصلا أولى لخصوصه؛ لأن الأخص يكون مشتقاً على الأعم ضرورة عدم تحقق الأخص بدون الأعم فيكون أكثر فائدة فيكون أولى، وقد قرر ابن الحاجب في شرح المفصل وجه الأولوية بطريقة أخرى فقال : تسمية أهل البصرة له فصلا أقرب إلى الاصطلاح، لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلا أحرى من تسمية الكوفيين فإنهم سموه باسم ما يلازمه ويؤدي إلى معناه فكانت تسمية البصريين أظهر .

وهذا الذي قدمناه يفسر اقتصار بعض النحويين على تسمية هذا الضمير بالفصل كما فعل صاحب التبصرة والتذكرة<sup>(٣)</sup> .

## هل هو ضمير أو حرف ؟

لا شك أن الفصل أو العماد قبل أن يوضع لفصل الاسم الأول عن الثاني والتمييز بين الخبر والتابع، من الضمائر باتفاق النحويين، وهو ضمير بارز دال على متكلم نحو: أنا أو مخاطب نحو: أنت أو غائب نحو: هو .

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني الجزء الأول من المجلد الأول ص ٤٩٧ (رسالة) بتحقيق د/ محمد ابن عبدالرحمن المفدى .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٥١١-٥١٦ .

وقد اختلف النحويون حوله عند مجيئه للفصل ، هل هو باق على أصله فيكون من الأسماء؟ أم تحول عن ذلك الأصل وصار من الحروف؟ .

ولعل سبب هذا الخلاف أن سيويه عندما ذكر هذه الضمائر واستعمالها لهذا الغرض لم يصرح بكونها ضمائر، بل أطلق عليها لفظ الفصل وحده، ولم يقل ضمائر الفصل، وتفسير ذلك - عندي - أن هذه الضمائر متى أريد بها الفصل بين الخبر والتابع خرجت عن كونها ضمائر لها محل من الإعراب، وهي - مع ذلك - باقية على اسميتها، ويرجع ذلك جملة أمور :

**أولها :** أن سيويه وغيره من النحويين المتقدمين لم يصرحوا بأن الضمائر المستعملة للفصل قد انتقلت من الاسمية إلى الحرفية .

**والثاني :** ما نقل عن الخليل من أنه قال : ضمير الفصل اسم ولا محل له من الإعراب؛ وأنه كان يتعجب من زيادة العرب له، لأن المعهود في الزيادة أن تكون للحروف<sup>(١)</sup>.

**والثالث :** تعبير الأخفش عنها في معاني القرآن بقوله : الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل<sup>(٢)</sup>.

**والرابع :** ما مشى عليه المحققون كابن مالك وابن هشام من إطلاق لفظ الضمير على الفصل أو العماد، وقد تقدم النقل عنهما .

**والخامس :** أن الفصل أو العماد قبل أن يستعمل لهذا الغرض كان من ضمائر الرفع المنفصلة واستعماله لذلك الغرض لم يذهب بشيء من دلالاته ، فهو دال على التكلم أو الخطاب أو الغيبة مع كونه فصلا، وهذا يدل على اسميته<sup>(٣)</sup>، ولهذا تناوله الزمخشري في المفصل<sup>(٤)</sup> في حديثه عن المضمرات، وقال : (يتوسط بين المبتدأ

(١) راجع الأشباه والنظائر للسيوطي ١٦٧/٤ والكتاب ٣٩٧/٢ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٨١/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٣٩٧/٢ .

(٤) المفصل ص ١٢٧ - ١٣٣ .

أو خبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وليفيد ضربا من التوكيد، ويسميه البصريون فصلا والكوفيون عمادا، وذلك في قوله : زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو...<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر أبوحيان اختلاف النحويين في اسمية الفصل أو العماد فقال<sup>(٢)</sup> : ذهب أكثر النحويين إلى أن هذه الصيغ حروف، وأنها تخلصت للحرفية كما تخلصت الكاف التي في ضربك للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك، وذهب الخليل وغيره إلى أنها أسماء ضمائر، وصحح الأستاذ أبوالحسن بن عصفور<sup>(٣)</sup> مذهب الأكثرين، واستدل على ذلك بأنها لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب وقال أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي<sup>(٤)</sup> ويعرف بالشلوبين الصغير في شرحه للكراسة : وما قاله الأستاذ ليس بشيء، لأن كونها لا موضع لها من الإعراب نفي عارض من العوارض عنها وغايتها أنه لازم لأكثر الأسماء، ونفي ما يعرض لا ينتفي به الأصل، إنما ينتفي الشيء بانتفاء وضعه الذاتي له، فالصحيح ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء لا موضع لها من الإعراب إذ لا يحتاج إلى ذلك في كل موضع، ولأن حقيقة الاسم ثابتة فيه وهو الدلالة على المسمى مثل سائر الأسماء، فإذا ثبت أنه من الأسماء فلا بعد في أن يكون ضميراً إذ دلالة بكناية كسائر الضمائر ولا فرق .

وخلاصة ما ذكره أبوحيان أن الصحيح هو القول باسمية الفصل أو العماد، وأن حجة القائلين بحرفيته ضعيفة واهنة، كما وضع ذلك الشلوبين الصغير .

(١) المفصل ص ١٣٣ .

(٢) التذييل والتكميل ٥٤١/٢، ٥٤٤ .

(٣) انظر شرحه لجمل الزجاجي ٦٥/٢ .

(٤) من نحاة القرن السابع، ترجمته في بغية الوعاة ١٨٧/١ .

وممن ذهبوا إلى حرفية الفصل أو العماد شارح الكافية العلامة الرضي ، فقد قال ابن الحاجب في الكافية<sup>(١)</sup> : ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا .

وقال الرضي<sup>(٢)</sup> تعقيا على قوله (صيغة مرفوع) : لم يقل ضمير مرفوع لأنه اختلف فيه - كما يجيء - هل هو ضمير أولا ؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع ، ثم أيد الرضي القول بحرفيته ، وقال في تقرير ذلك : لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف ، وهذا هو معنى الحرف أعني إفادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية ، فلزم صيغة معينة أي صيغة الضمير المرفوع بأن تغير ما بعده عن الرفع إلى النصب . ؛ لأن الحروف عديمة التصرف ، لكن بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية ، أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ، ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن الاسمية ودخله معنى الحرفية أي إفادته في غيره ، وتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبا به واحد أو مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث فإنه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه فإن قلت : فلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالأسماء الاستفهامية والشرطية مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك ؟

قلت : بينهما فرق ، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في أنفسها ودالة على معنى في غيرها ، والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلان إلا على معنى في غيرهما ، وقد تقدم في حد الاسم : أن الحد الصحيح للحرف أن يقال : هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره ، ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره .

(١) الكافية في النحو ١٤٨ .

(٢) شرح الكافية ٢٦/٢ .

قلت : ما ذكره العلامة الرضي من أن الفصل لا يدل إلا على معنى في غيره، غير مسلم فإن ضمير الفصل مثلا في قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾<sup>(١)</sup> يدل على معنى في نفسه لأنه كناية عن جمع الذكور الغائبين، كما أنه عند إرادة الفصل يدل على معنى في غيره وهو الدلالة على أن مابعد خبر عما قبله وليس نعتا له، فليس هناك مانع يمنع القول بأن ضمير الفصل يشبه أسماء الاستفهام والشرط، وأنه باق على اسميته، ومما يدل على اسميته إجازة النحويين في الآية المذكورة وغيرها كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾<sup>(٢)</sup> أن يعرب هذا الضمير مبتدأ، وقد أجمع النحويون على أن من علامات الاسم الإسناد إليه، وقد قال الرضي نفسه في توجيه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ إن الضمير (أنت) يحتمل أن يكون مبتدأ وفصلا<sup>(٣)</sup> فإذا كان يحتمل كونه مبتدأ كيف يكون حرفا ؟

وابن الحاجب يرى أن الفصل ضمير على التحقيق، وقد صرح بذلك في معرض الحديث عن شرط من شروط الفصل حيث قال في أماليه<sup>(٤)</sup> : الفصل شرطه أن يأتي على طبق الخبر في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه كقولك : زيد هو القائم، وكان الزيدان هما القائمين، [وكان الزيدون]<sup>(٥)</sup> هم القائمين، ولا يجوز عكسه، لا يجوز: هم القائمين ولا هو القائمين. وإنما كان كذلك [لأنه<sup>(٦)</sup>] أما ضمير على التحقيق، وأما مشابه للضمير فإن كان ضميرا فلا إشكال في تعليقه، وإن لم يكن ضميرا فهو مشابه له في الصورة فقصدوا أن يجروه مجرى الضمير لثلا يقع الاختلاط ولا يحصل فيه انضباط .

(١) البقرة آية ٥ .

(٢) هود آية ٨٧ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٦ .

(٤) ١٣٨/٣ .

(٥) زيادة يقتضها السياق .

هذا وقد رأيت في عبارات الفراء في معاني القرآن ما يحتمل القول بحرفية الفصل أو العماد، وذلك قوله في توجيه قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنَّ كَاتِبَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾<sup>(١)</sup>

: في (الحق) النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسما رفعت الحق بـ (هو) وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت (الحق)<sup>(٢)</sup> . .

وقوله في توجيه قوله تعالى ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَعٌ مِنْ أُمَّةٍ﴾<sup>(٣)</sup> : موضع (أربع) نصب وإن شئت رفعت . . النصب على العماد، والرفع على أن يجعل (هو) اسما<sup>(٤)</sup> .

وقوله في توجيه قوله تعالى : ﴿إِنْ تَسْرَيْنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَوْ وُلِدْنَا﴾<sup>(٥)</sup> :  
(«أنا» إذا نصبت (أقل) عماداً، وإذا رفعت (أقل) فهي اسم والقراءة بها جائزة<sup>(٦)</sup> .

فأنت ترى أنه جعل العماد مقابلاً للاسم، وهذا يحتمل القول بالحرفية إذ لا يقابل الاسم إلا الفعل والحرف .

### هل لضمير الفصل محل من الإعراب ؟

المفهوم من كلام سيويه والخليل أن الفصل أو العماد يأتي في الجملة بمنزلة (ما) الزائدة، ولهذا كان الخليل يتعجب من ذلك، لأن المعهود في الزيادة أن تكون للحروف، يقول سيويه : واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك كقولك : حسبت زيدا هو خيراً منك، وكان عبد الله هو

(١) الأنفال / ٣٢ .

(٢) معاني الفراء ١/ ٤٠٩ .

(٣) التحل ٩٢ .

(٤) معاني الفراء ٢/ ١١٣ .

(٥) الكهف / ٣٩ .

(٦) معاني الفراء ٢/ ١٤٥ .

الظريف وقال الله عز وجل : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾<sup>(١)</sup> . . .

فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذ كانت لغوا في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر<sup>(٢)</sup> . . . (وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة، وتصيرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة ليس، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وإنما<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان ضمير الفصل أو العماد بمنزلة (ما) الزائدة فذلك يعني أنه لا محل له من الإعراب، وهي مسألة خلافية، رجع فيها المحققون ماذهب إليه الخليل وسيبويه وسائر البصريين من أنه اسم لا موضع له من الإعراب، فهذا ابن يعيش<sup>(٤)</sup> يذكر أن ضمير الفصل إذا جعل فصلا ألفي كما تلغى الحروف، ولا يكون له موضع من الإعراب، ويرجع ذلك بقوله : (وليس ذلك بأبعد من إعمال (ما) عمل ليس لشبهها بها والقياس أن لا تعمل، ونظير ذلك من الأسماء التي لا موضع لها من الإعراب : الكاف في ذلك، وأولئك، ورويدك، والنجاءك ونحو ذلك) يريد أن أصل الكاف كونها ضميرا للمخاطب، وقد جاءت في هذه الأمثلة دالة على الخطاب، ولا محل لها من الإعراب، وهذا ابن هشام يقرر أن ضمير الفصل اسم لا محل له من الإعراب، ونظيره في ذلك أل الموصولة، وأسماء الأفعال عهد من يراها غير معمولة لشيء<sup>(٥)</sup>

والسيوطي يقرر أن ضمير الفصل لا يحتاج إلى موضع من الإعراب، لأن الغرض منه هو الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة، فلذلك اشتد شبهه بالحرف لأنه لم يجأ به إلا لمعنى في غيره<sup>(٦)</sup> .

(١) سبأ آية ٦ .

(٢) الكتاب ٢/٣٩٠ .

(٣) الكتاب ٢/٣٩٧ .

(٤) شرح المفصل ٣/١١٣ .

(٥) مغني اللبيب ص ٤٩٦، ٤٩٧ .

(٦) معجم الهوامع ١/٦٨ .

وقد توسع ابن مالك في تقرير هذه المسألة، ورجح ماذهب إليه سيبويه، فهو يقرر في شرحه للتسهيل<sup>(١)</sup> أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب خلافاً لقوم يجعلونه توكيداً لما قبله، ويرد على من جعلوه توكيداً لما قبله بما رُدُّ به عليهم سيبويه حيث يقول<sup>(٢)</sup>: وزعم ناس أن (هو) ههنا صفة فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ههنا صفة للمظهر؟، ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررت بعبداً الله هو نفسه، ف (هو) ههنا مستكرهة لا تتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم، ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفة لم يجرأ أن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كان زيد للظريف عاقلاً، ولا يكون هو ولا نحن ههنا صفة وفيها اللام.

ثم يقرر أن قول سيبويه: (فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما) إذا كانت لغوا في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر يشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغير ما قبله كقولك: زيد هو الفاضل، وعلمت زيدا هو الفاضل، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت: علمت زيدا إياه الفاضل كما تقول: ما أكرمني إلا أنت، وما أكرمت إلا إياي<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة ما ذكرناه أن المخالفين لسيبويه والخليل يرون أن ضمير الفصل له محل من الإعراب، وقد دفعهم إلى ذلك استنكارهم خلو الاسم من الإعراب لفظاً ومحلاً ويرد عليهم المحققون بأن خلو الاسم من الإعراب لفظاً ومحلاً لا يستنكر إذا كان الاسم لا يحتاج إلى موضع من الإعراب كما هو الشأن في ضمير الفصل؛ لأنه لم يؤت به إلا لمعنى في غيره فلما أشبه في ذلك الحرف صار حكمه كالحرف في كونه لا موضع له، والأحكام التي ثبتت بالمشابهة كثيرة في النحو العربي ومنها إعمال (ما) وهي حرف إعمال (ليس) وهي فعل ناقص لما بينهما من المشابهة.

(١) ١٨٨/١.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٠، ٣٩١.

(٣) شرح التسهيل ١/١٨٨.

كما أن خلوص ضمير الفصل من الإعراب لا يستنكر مادامت له نظائره، ومن نظائره  
أل الموصولة، وأسماء الأفعال على القول بأنها ليست معمولة لشيء، ومنها الكاف  
في ذلك وأولئك، ورويدك والنجاءك ونحو ذلك .

ومما يؤيد خلوص ضمير الفصل من الإعراب ثبوته على حال واحدة وعدم تغييره  
لتغيير ما قبله كما وضحه ابن مالك .

وقد انتصر أبو البركات الأنباري<sup>(١)</sup> في هذه المسألة لمذهب البصريين، واحتج  
لمذهبهم ببعض ما قدمناه، وذكر أن الكوفيين يرون أن ما يفصل به بين النعت والخبر  
يسمى عمادا وله موضع من الإعراب وحكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن  
حكمه حكم ما بعده ثم ذكر احتجاجهم لمذهبهم وهو قولهم: إنما قلنا إن حكمه  
حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا، وكما أنك إذا  
قلت: جاءني زيد نفسه كان نفسه تابعا لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت:  
زيد هو العاقل يجب أن يكون تابعا في إعرابه لما قبله، قال أبو البركات: وأما من  
ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده فقال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن  
يكون حكمه بمثل حكمه .

ويذكر أبو البركات الأنباري ما ينقض احتجاج الكوفيين فيقول: أما قولهم: إنه  
توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم: (جاءني زيد نفسه) قلنا: هذا باطل  
لأن الممكني لا يكون توكيدا للمظهر في شيء من كلامهم، والمُصَيِّرُ إلى ما ليس له  
نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه، وأما قولهم: (إنه مع ما بعده كالشيء  
الواحد) قلنا هذا باطل أيضا؛ إذ لا تعلق له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله فكيف  
يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟

وتلاحظ في رده على القائلين بالتوكيد أنه مستمد من كلام سيويه الذي أسلفناه  
وقد نسب أبو حيان<sup>(٢)</sup> وابن هشام<sup>(٣)</sup> إلى الفراء القول بأن محل ضمير الفصل بحسب

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤١٥، ٤١٦ .

(٢) التذيل والتكميل ٥٥٤/٢ وارتشاف الضرب ٤٩٤/١ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٩٧ .

ماقبله وإلى الكسائي القول بأن محله بحسب ما بعده، وعلى هذا محل ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي إن بالعكس كما قال ابن هشام .

وذكر أبوحيان رد مذهبي الفراء والكسائي فقال : رد مذهبهما بأنه لو كان موضعه كموضع الاسم كان كالنعت له أو كالبديل، وهذا خطأ؛ لأن اللام تدخل عليه فتحول بينه وبين الاسم وهذا لا يكون في النعت ولا في التوكيد، ولو كان موضعه كموضع الخبر وهو كالنعت أو التوكيد لم يجز لأن النعت أو التوكيد لا يتقدمان على من هما له<sup>(١)</sup> .

ونلاحظ في رد أبي حيان لمذهب الفراء أنه مستمد من كلام سيبويه المتقدم وأشير هنا إلى ما سبق أن قررته من أن مذهب الفراء يحتمل القول بحرفية الفصل أو العماد وإذا كان حرفاً لم يكن له محل من الإعراب .

والذي نستخلصه من ذلك كله أن القول بأن ضمير الفصل له محل من الإعراب ضعيف غير مقبول؛ لأنه إن جعل تابعا لما قبله في الإعراب لم يصلح أن يكون توكيداً لأن العرب لا يؤكدون مظهراً بمضمر، ولا أن يكون نعتاً أو بياناً أو بدلاً؛ لأن اللام تدخل عليه فتحول بينه وبين متبوعه وذلك لا يجوز، وإن جعل تابعا في الإعراب لما بعده لم يجز ذلك؛ لأنه إما نعت أو توكيد أو بيان أو بدل، وكل ذلك لا يتقدم على من هو له .

### فائدة ضمير الفصل أو العماد :

يستفاد من كلام سيبويه<sup>(٢)</sup> عن هذا الضمير أن غرض المتكلم من المجيء به هو الإيدان بتمام الاسم الأول وكماله، وأن ما يجيء بعد الضمير خير عن هذا الاسم الأول وليس بنعت له، قال في باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن

(١) التذييل والتكميل ٥٥٤/٢ وارتشاف الضرب ٤٩٤/١ .

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢ .

فصلا : اعلم أنهم لا يكن فصلا إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاما بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المُحَدَّثُ ويتوقعه منه مما لا بد له من أن يذكره للمُحَدَّثِ .

فقوله : إعلاما بأنه قد فصل الاسم معناه أن المتكلم يأتي بضمير الفصل ليعلم السامع أن الاسم المتقدم قد تم، وقوله : وأنه فيما ينتظر المُحَدَّثِ . . . إلخ معناه أن ضمير الفصل إعلام من المتكلم للسامع بأن ما يجيء بعده هو الخبر الذي ينتظره ويتوقعه كما نقول : علمت محمدا هو الفاضل عندك، فالضمير هنا دال على أن المفعول الأول وهو محمدا قد تم، وأنه لن يتبع بشيء يكون متمم له، وهو دال أيضا على أن ما يجيء بعده وهو (الفاضل) هو المفعول الثاني، وهو الحكم الذي يحكم به المتكلم على محمد، وقول القائل : (عندك) قيد في الحكم يمنع إطلاقه وشيوعه عند كل أحد ولولا ضمير الفصل في هذا المثال لاختلف الحكم، فإذا قلت : علمت محمدا الفاضل عندك فقد يسبق إلى ذهن السامع أن الفاضل نعت لمحمد، وأن المفعول الثاني هو : عندك .

وإذا نظرنا إلى ما يأتي بعد ضمير الفصل قلنا : إن الغرض منه هو الفصل بين الخبر والتابع، وصون ما بعده عن توهم كونه تابعا لما قبله، وقد عبر بعض النحويين عن التابع هنا بلفظ النعت، وأرى - وفاقا لابن مالك<sup>(١)</sup> - أن الأولى هو التعبير بلفظ التابع، لأن هذا الضمير قد يفصل به حيث لا يصلح النعت كما في قولنا : كنت أنت القائم ؛ لأن الضمير لا ينعت .

قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup> : فإن قيل : إذا كان الغرض بالفصل إنما هو الفرق بين النعت والخبر فما باله جاء فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنَ الْوَارِثِينَ ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) انظر شرح التسهيل ١٨٦/١ .

(٢) شرح المفصل ١١٠/٣ .

(٣) الفصص / ٥٨ .

﴿ إِن تَرَيْنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾<sup>(١)</sup>  
ولا لبس في ذلك لأن المضمورات لا توصف ؟

فالجواب أن هذا هو الأصل ألا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمرة مجراه وإن كانت المضمورات لا تنعت .

وقد ذكر أبو علي الفارسي في توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَقَعَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> أن الفصل الحق ليؤذن بأن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة<sup>(٣)</sup>، وذكر مثل ذلك أبو محمد مكي<sup>(٤)</sup> في توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وابن يعيش في حديثه عن الغرض من ضمير الفصل<sup>(٦)</sup> .

والذي أراه أن هذا ليس غرضاً وضع له ضمير الفصل وجيء به لأجله، بل هو انتقال بشرط من شروطه إلى هذا المجال؛ لأن من شروط ضمير الفصل أن يكون الخبر بعده معرفة أو ما قاربها من النكرات كما سيأتي تفصيل القول في هذه الشروط وقد جمع ابن هشام فوائد ضمير الفصل عند النحويين والبلاغيين فذكر أنها ثلاثة أمور<sup>(٧)</sup> :

أولها : لفظي ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع . قال : ولهذا سمي فصلاً لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعماداً ؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة ، وذكر التابع أولى من ذكر الصفة لوقوع

(١) الكهف / ٣٩ .

(٢) البقرة / ٤٨ .

(٣) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي (رسالة) ص ١٦٦ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٤٥ .

(٥) الأنفال / ٣٢ .

(٦) شرح المنفصل ٣ / ١١٠ .

(٧) معني اللبيب ص ٤٩٦ .

الفصل في نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> والضمائر لا توصف .

والثاني : معنوي ، وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل ، وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام أي : يقوى ويؤكد .

والثالث : معنوي أيضا ، وهو الاختصاص ، وكثير من البيانين يقتصر عليه ، قال : وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فقال : فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره<sup>(٣)</sup> ،

ومن الأدلة على أن الفصل يفيد الحصر والاختصاص قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْعَالِيُونَ﴾<sup>(٤)</sup>

فإنه لم يسق إلا للإعلام بأنهم الغالبون دون غيرهم كما قال ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> وكذلك

قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾<sup>(٦)</sup>

وقوله : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٧)</sup>

وقوله : ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٨)</sup> .

### شروط ضمير الفصل :

ذكر ابن هشام<sup>(٩)</sup> لضمير الفصل شروطا ستة ، تنقسم إلى أقسام ثلاثة ، وهي :

(١) المائة / ١١٢ .

(٢) البقرة / ٥ .

(٣) وانظر تفسير الكشاف / ١ / ١٤٦ .

(٤) الصافات / ١٧٣ .

(٥) أمالي ابن الحاجب / ٤ / ١٠٥ .

(٦) غافر / ٤٣ .

(٧) الشعراء / ٩ .

(٨) الزخرف / ٧٦ .

(٩) انظر مغني اللبيب ص ٤٩٣ - ٤٩٦ .

شرطان له في نفسه، وشرطان فيما قبله، وشرطان فيما بعده، وفيما يلي تفصيل القول في تلك الشروط :

ما يشترط له في نفسه :

يشترط فيه أمران :

**أولهما :** أن يكون بصيغة المرفوع، أي من ضمائر الرفع المنفصلة كما صرح بذلك الرمخشري وغيره، وقد تقدمت عبارته في المفصل، ويلحظ أن سيويه عندما تكلم عن الفصل لم يتناول إلا ضمائر الرفع المنفصلة، ولم يمثل إلا بها، قال ابن يعيش<sup>(١)</sup> : وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المتصلة المرفوعة الموضع ؛ لأن فيها ضرباً من التأكيد والتأكيد يكون بالضمير المرفوع المنفصل : نحو: قمت أنا، و﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ ﴾<sup>(٢)</sup>

وعلى هذا يمتنع أن يقال: محمد إياه المسافر، وأنت إياك المجد، وأما إجازة النحويين: إنك إياك الفاضل فعلى أن (إياك) بدل من اسم إن عند البصريين وتوكيد له عند الكوفيين .

**وثانيهما :** أن يطابق ما قبله في حضوره وغيبه وتذكيره وتأنيثه، وإفراجه وتثنيته وجمعه<sup>(٣)</sup>، وهذا الشرط عبر عنه سيويه<sup>(٤)</sup> بقوله: (وإذا قلت: كان زيد أنت خير منه، وكنت أنا يومئذ خير منك فليس إلا الرفع؛ لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبره، ولا يكون الفصل ماتعني به غيره، ألا ترى أنك لو أخرجت «أنت» لاستحال الكلام وتغير المعنى، وإذا أخرجت (هو) من قولك: (كان زيد هو خيراً منك لم يفسد المعنى) وابن يعيش يعبر عن هذا الشرط بقوله: (أن يكون هو الأول في المعنى<sup>(٥)</sup>) وهو مضمون كلام سيويه كما

(١) شرح المفصل ٣/ ١١٠ .

(٢) البقرة / ٣٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٦ .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٩٤، ٣٩٥ .

(٥) شرح المفصل ٣/ ١١٠، ١١١ .

تري، وعلة اشتراط هذا الشرط أيضا أن ضمير الفصل مشتمل على ضرب من التأكيد، والتأكيد هو المؤكّد في المعنى قال ابن يعيش: ولهذا المعنى يسميه سيويه وصفا كما يسمى التأكيد المحض، ولو قلت على هذا: كان زيد أنت خيرا منه أو ظننت زيدا أنت خيرا منه لم يجز؛ لأن الفصل ههنا ليس الأول فلا يكون فيه تأكيد له .

وعلى هذا يمتنع أن تقول: كنتُ هو الفاضلُ، لأن الضمير ههنا لا يطابق ما قبله في الحضور والغيبة، لأن التاء لحاضر متكلم، و(هو) لغائب، ولهذا اختلف النحاة في توجيه قول جرير:

وكائن بالأباطح من صديق  
يراني لو أصبت هو المصابا

لأنك لو حملته على ظاهره لم يجز أن يكون (هو) فصلا لأنه ضمير غائب، والياء في (يراني) ضمير متكلم فلم تتحقق المطابقة، وسيأتي حديث هذا البيت مفصلا في القسم الثاني من هذا البحث .

هذا، وقد تقدم النقل عن ابن الحاجب<sup>(١)</sup> أن الفصل شرطه أن يأتي على طبق الخبر في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه، ولم أجد من اشترط هذا الشرط غيره والجمهور على عدم اشتراطه، ولعله عبر بلفظ الخبر لما هو معلوم من أن الخبر ينبغي أن يكون مطابقا للمبتدأ، وستعلم فيما يأتي بعد أن النحويين يجيزون وقوع ضمير الفصل بعد المبتدأ المخبر عنه باسم التفضيل نحو: كان محمد هو خيرا منك واسم التفضيل في هذا المثال ونحوه لا يطابق المبتدأ بل يلزم الأفراد والتذكير فتقول: كان المحمدان هما خيرا منك، وكان المحمدون هم خيرا منك، فالتحقيق هو ما عبر به الجمهور من مطابقة الفصل لما قبله .

(١) راجع أمالي ابن الحاجب ٣/١٣٨ .

## ما يشترط فيما قبله :

يشترط فيما قبل ضمير الفصل أمران :

الأول : أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل ، مثال ما هو مبتدأ في الحال قوله تعالى ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾<sup>(١)</sup> وقولك : المتنبى وأبو تمام حكيمان والشاعر هو البحري ، ومثال ما هو مبتدأ في الأصل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسِيحُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله ﴿ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ إِن تَسْرَبْنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَّا وَوَلَدًا ﴾<sup>(٥)</sup> فإن اسم (إن) و(كان) والمفعول الأول لتجد وترى كان مبتدأ في الأصل أي قبل دخول الناسخ .

وهذا الشرط لم يذكره سيبويه بهذه الصورة، وإنما قال في باب ما يكون فيه هو، وأنت، وأنا، ونحن، وأخواتهن فصلا : (اعلم أنهن لا يكن فصلا إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء<sup>(٦)</sup>) ثم قال ممثلا لذلك : (فمن تلك الأفعال : حسبت، وخلت وظنت ورأيت إذا لم ترد رؤية العين، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة، وأرى، وجعلت إذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملت ولكن تجعلها بمنزلة صيرته خيرا منك وكان، وليس، وأصبح، وأمسى) ثم قال في الباب نفسه : (واعلم أنها تكون في (إن) وأخواتها فصلا، وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع ، لأنه

(١) البقرة / ٥ .

(٢) الصفات / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) المائدة / ١١٧ .

(٤) المزمل / ٢٠ .

(٥) الكهف / ٣٩ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٨٩ .

مرفوع قبل أن تذكر (الفصل<sup>(١)</sup>) . وأنت ترى أن سبويه يفرق بين نوعين يتحقق فيهما الشرط المذكور وهما :

- ١ - نوع يكون فيه ما قبل ضمير الفصل<sup>(٢)</sup> يقتضي نصب ما بعده، وذلك إذا كان ما قبل الضمير معمولاً لناسخ من باب كان أو من باب ظن .
- ٢ - ونوع يكون فيه ما قبل الضمير غير مقتضٍ لنصب ما بعده، وذلك إذا كان ما قبل الضمير مبتدأ في الحال أو دخل عليه ناسخ لا يقتضي نصب الخبر كـ (إن) وأخواتها ولقد هذا المبرد حذو سبويه في هذا وإن لم يفصل بين النوعين، فهو يقول في المقتضب<sup>(٣)</sup> : ولا تكون - يعني ضمائر الفصل - زائدة إلا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر نحو اسم كان وخبرها، ومفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر وباب إن) وقد بدأ بالنوع الأول وانتهى بالنوع الثاني كما ترى .

ولقد غابت عن الزجاج عبارة سبويه التي صرح فيها بوقوع الفصل في الابتداء فنفي ذكر سبويه لهذا النوع من الفصل، وقال في توجيه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْبَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنهَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> زعم سبويه أن هو وهما وهم وأنا وأنت ونحن وهي وسائر هذه الأشياء إنما تكون فصولاً مع الأفعال التي تحتاج إلى اسم وخبر، ولم يذكر سبويه الفصل مع المبتدأ والخبر، ولو تأول متأول أن ذكره الفصل ههنا يدل على أنه جائز في المبتدأ والخبر كان ذلك غير ممتنع<sup>(٥)</sup>

والحق أن سبويه ذكر الفصل مع الابتداء في عبارته التي نقلناها عن الكتاب لكنه لم يأت له بأمثلة عند ذكره له، ولم يعن به كما عني بالفصل مع الفعل الناسخ،

(١) المصدر السابق ٢/ ٣٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٣٩٢ .

(٣) المقتضب ٤/ ١٠٤ .

(٤) آل عمران / ١٨٠ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٥٠٩، ٥١٠ .

وكذلك كان شأنه مع الفصل الواقع في باب إن وأخواتها، ولذلك علة وضحتها أبو سعيد السيرافي حيث يقول<sup>(١)</sup>: ومن مذهبه أنهن - يعنى ضمائر الفصل - يكن فصلا في إن والابتداء، وإنما ابتداء بالفعل وخصه؛ لأنه لا يتبين الفصل إلا فيه، و(إن) والابتداء لا يتبين الفصل بهما في اللفظ؛ لأنك إذا قلت: زيد هو خير منك فما بعد هو مرفوع على كل حال إن جعلت «هو» فصلا أو جعلته مبتدأ، وإنما يتبين في كان وأخواتها وظننت وأخواتها الفصل من الابتداء لأن أخبارها منصوبة، تقول: كان زيد هو أخوك إذا جعلت هو ابتداء وأخوك خبره، والجمله خبر زيد وكذلك ظننت زيدا هو أخوك، وإذا كان فصلا قلت: كان زيد هو أخاك وظننت زيدا هو أخاك.

وعلة هذا الشرط - كما ذكر ابن يعيش<sup>(٢)</sup> - هي أن الغرض به إزالة اللبس بين النعت والخبر، إذ الخبر نعت في المعنى، فالضمير في نحو: زيد هو القائم يبين أنك أردت الخبر، وأن الكلام قد تم به، وأن القائم ليس نعتا لزيد؛ لفصلك بينهما بالضمير، والفصل بين النعت والمنعوت قبيح، وإذا كان الغرض منه ذلك فلا بد أن يكون ما قبله مبتدأ في الأصل أو الحال.

وقد أفاد الرضي<sup>(٣)</sup> أن ضمير الفصل يقع أيضا مع (ما) الحجازية، ومثل له بنحو: ما زيد هو القائم بنصب القائم، وذكر السيوطي<sup>(٤)</sup> أن الفراء يمنع ذلك ويوجب في الضمير أن يعرب مبتدأ.

وبتلخص مما تقدم أن ضمير الفصل يقع في أبواب ستة وهي:

١ - المبتدأ والخبر.

٢ - كان وأخواتها.

(١) من إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ٥٥٠، ٥٥١.

(٢) شرح السنن ١١٠/٣.

(٣) شرح الكافية ٢٤/٢.

(٤) معجم اللغات ٦٩/١.

- ٣ - ما الحجازية .
- ٤ - إن وأخواتها .
- ٥ - ظن وأخواتها .
- ٦ - أعلم وأرى .

ويفهم من اشتراط النحويين لهذا الشرط أن ضمير الفصل لا يقع إلا بين جزأي الجملة فلا يقع بين الحال وذو الحال، ولا في صدر الكلام، وذلك هو مذهب عامة البصريين، وقد نسب إلى الكسائي والقراء القول بجواز وقوع الفصل في غير الابتداء والنواسخ نحو ما بال زيد هو القائم، وما شأن عمرو هو الجالس، ومررت بعبدالله هو السيد بنصب الجميع<sup>(١)</sup>

وبعض النحاة نسبوا إلى الأخفش القول بوقوع الفصل بين الحال وصاحبها، ومنهم ابن عصفور، وابن مالك وأبوحيان، وابن هشام والسيوطي، قال ابن عصفور<sup>(٢)</sup> : وحكي الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذو الحال فيقول : ضربت زيدا هو ضاحكا، إلا أن ذلك قليل . وقال ابن مالك وأبوحيان مثل ما قال ابن عصفور<sup>(٣)</sup>، وأما ابن هشام والسيوطي فقد نسا إلى الأخفش إجازة ذلك لا حكايته عن العرب<sup>(٤)</sup>، قال في المغني : وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها ك (جاء زيد هو ضاحكا) وجعل منه : (هؤلاء من أظهر لكم) فيمن نصب أظهر .

وقد تناول الأخفش هذه الآية في معانيه<sup>(٥)</sup> ولم يجعلها من قبيل وقوع الفصل بين الحال وصاحبها، ولم يصرح بأن ذلك جائز عنده، بل رد قراءة النصب حيث قال : (هؤلاء بناتي من أظهر لكم) رفع، وكان عيسى يقول (من أظهر) وهذا لا يكون إنما

(١) المصدر السابق .

(٢) المقرب ١/١١٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٧ وارتشاف الضرب ١/٤٨٩ .

(٤) انظر مغني اللبيب ص ٤٩٤ ومع الهوامع ١/٦٨ .

(٥) ٥٨١/٢ .

ينصب خبر الفعل الذي لا يستغنى عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل، يعني هي وهو وهن، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضا) وكلامه هذا يشعر أن وقوع الفصل بين الحال وصاحبها غير جائز عنده، وفي توجيه أبي جعفر النحاس لقراءة النصب هذه يصرح بأن الأخفش لا يميز هذا النوع من الفصل، فقد ذكر أن الكسائي صوبها بجعل (هن) عمادا ثم قال: وقول الخليل وسيبويه والأخفش أن هذا لا يجوز، ولا تكون (هن) ههنا عمادا. . وإنما تكون عمادا فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها نحو: كان زيد هو أخاك<sup>(١)</sup>

وهذا الذي قرره لا ينافيه أن تكون للأخفش حكاية عن بعض العرب في استعمال هذا النوع من الفصل، فالحكاية لا تلزم عنها الإجازة، وقد نقل النحاة كثيرا من الأساليب الشاذة عن العرب، ولم يقيسوا عليها أو يجيزوها، وقد ورد في التذييل والتكميل لأبي حيان: و(قال بعض أصحابنا: نقل الأخفش في الأوسط أن من العرب من يفصل بهذه الضمائر بين الحال وصاحبها ولم يذكر القراءة - يعني (هن أظهر) بالنصب - فإن اتفق أن ينقل: مررت بزيد هو ضاحكا كان قاطعا بما ذهب إليه، وعلى أنه لم يأخذ ذلك من القراءة ينبغي أن يحمل كلامه، لأنه من العلم بمكان لا يجهل، فيكون الخليل وسيبويه لم يحفظا هذه اللغة<sup>(٢)</sup>) وهذا الكلام يصرح بأن الحكاية وردت في كتابه (الأوسط) فلا ينبغي التوقف في ذلك إلا ببرهان، لكننا نتوقف في جعل هذا مذهبا له وفي نسبة إجازته إليه، لأن كلامه في توجيه الآية يشعر بعدم الإجازة كما بيناه .

هذا، وقد ذهب الفراء إلى إجازة وقوع ضمير الفصل في أول الكلام فقال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>:  
(إن شئت جعلت (هو) كناية عن الإخراج (وتخرجون فريقا منكم من ديارهم) أى

(١) إعراب القرآن لابن النحاس ٢/٢٩٦ .

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٥٤٩ .

(٣) البقرة/ ٨٥ .

وهو محرم عليكم، يريد: إخراجهم محرم عليكم . . وإن شئت جعلت (هو) عمادا ورفعت الإخراج به (محرم<sup>(١)</sup>) . .

وقد رد أبو جعفر النحاس ما أجازته الفراء من ذلك وقال في توجيه هذه الآية: (هو) في موضع رفع بالابتداء، وهو كناية عن الحديث، والجملة التي بعده خبر، وإن شئت كان (هو) كناية عن الإخراج، وإخراجهم بدل من (هو)، وزعم الفراء أن (هو) عماد، وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له، لأن العماد لا يكون في أول الكلام<sup>(٢)</sup>.

وكذلك رده أبو حيان في البحر المحيط بأن فيه أمرين لا يجوزان عند البصريين:

أحدهما: وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة إذ التقدير: وإخراجهم هو محرم، فمحرم نكرة لا تقارب المعرفة .

والثاني: أن فيه تقديم الفصل وشرطه عند البصريين أن يكون متوسطا بين المبتدأ والخبر أو بين ما هما أصله<sup>(٣)</sup>.

**الأمر الثاني:** مما يشترط فيما قبل ضمير الفصل: أن يكون معرفة، فلا يكون الفصل بعد النكرة، وقد صرح بذلك سيبويه حيث قال: هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلا، ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظن أحدا هو خير منك وما أجعل رجلا هو أكرم منك، وما إخال رجلا هو أكرم منك، لم يجعلوه فصلا وقبله نكرة، كما أنه لا يكرون وصفا ولا بدلاً لنكرة، وكما أن (كلهم) و (أجمعين) لا يكرران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلا في النكرة كما جعلوها في المعرفة، لأنها معرفة فلم تصر فصلا إلا لمعرفة كما لم تكن وصفا ولا بدلا إلا لمعرفة<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني القرآن للفراء ١/٥٠، ٥١.

(٢) إعراب القرآن لابن النحاس ١/٤٢٥.

(٣) البحر المحيط ١/٢٩٢.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٥، ٣٩٦.

ومثل ذلك قول المبرد : وإنما يكون (هو) و(هما) و(هم) وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين أو بين المعرفة وما قاربها من التكرات نحو : خير منه وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام ، وإنما زيدت في هذا الموضع لأنها معرفة فلا يجوز أن تؤكد إلا المعرفة<sup>(١)</sup> .

وفهم من كلام سيويه والمبرد علة اشتراط ذلك الشرط وهي أن ضمير الفصل معرفة ، وقد دخل في الكلام لضرب من التأكيد ، فوجب أن يكون الاسم المتقدم عليه معرفة كما هو الشأن في تأكيد المعرفة بالمعرفة ، قال الرضي : وإنما قلنا : إن الفصل يفيد التأكيد ؛ لأن معنى زيد هو القائم : زيد نفسه القائم ، لكنه ليس تأكيدا ، لأنه يجيء بعد الظاهر ، والضمير لا يؤكد به الظاهر ، فلا يقال ، مررت بزيد هو نفسه<sup>(٢)</sup> .

وهذا الشرط تمسك به جمهور النحاة ، ولم يحد عنه إلا الفراء وهشام الضرير<sup>(٣)</sup> وبعض الكوفيين ، فقد ذكر أبوحيان<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup> أنهم يجيزون كون ما قبل ضمير الفصل نكرة نحو : ماظنت أحدا هو القائم ، وكان رجل هو القائم ، وإن كان أحد هو القائم فانت ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾<sup>(٦)</sup> فقدروا أربى في الآية منصوبا<sup>(٧)</sup>

وذكر السيوطي<sup>(٨)</sup> أيضا أن قوما من الكوفيين أجازوا وقوع ضمير الفصل بعد اسم (لا) النافية للجنس نحو : لا رجل هو منطلق .

(١) المقتضب ٤/١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٤ .

(٣) هشام بن معاوية الضرير من نحاة الكوفة المتقدمين . توفي سنة ٢٠٩ هـ .

(٤) التذيل والتكميل شرح النهيل ص ٥٤٢ ، ٥٤٣ .

(٥) معنى اللب ص ٤٩٤ .

(٦) النحل ٩٢ .

(٧) انظر معاني الفراء ٢/١١٣ .

(٨) همع الهوامع ١/٦٨ .

وقد علل ابن مالك<sup>(١)</sup> لإجازة الكوفيين نحو : ما أظن أحداً هو خيراً منك بأن الفصل فيه واقع بين نكرتين كمعرفتين، فإن (أحداً) بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية و (خيراً منك) شبيه بالمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه .

ثم قال ابن مالك : وقد حكى سيويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة .

ولنا في هذا المقام تعقيب على ما قاله ابن مالك، فالحكاية التي نسبها إلى سيويه غير صحيحة؛ لأنه لا يجيز الفصل مع النكرة، وقد تقدم كلامه في هذا الصدد، وقد قال السيرافي<sup>(٢)</sup> : (أهل المدينة لم يُحك عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة، والذي حكى عنهم : ﴿ هَتَوْلَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup>) وهؤلاء بناتي جميعاً معرفتان، وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل، والذي أنكر سيويه أن يجعل ما أظن أحداً هو خيراً منك فصلاً، وليس هذا مما حكى عن أهل المدينة) وهذا القول من السيرافي يرد أيضاً قول الرضي في شرح الكافية<sup>(٤)</sup> : ويجوز أهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو : ما أظن أحداً هو خيراً منك .

ومع وجهة ما ذكره ابن مالك من تعليل، لا نرى صحة ما أجازاه الكوفيون، بل الصحيح مامشى عليه سيويه والجمهور؛ لأنه المؤيد بالسماع عن العرب، وبما ورد في القرآن الكريم والشعر العربي .

(١) شرح السهيل ١/ ١٨٦، ١٨٧ .

(٢) من هامش الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٣) هود / ٧٨ .

(٤) ٢٥/٢ .

## ما يشترط فيما بعده :

يشترط فيما بعد ضمير الفصل أمران أيضا:  
أولهما : أن يكون خبرا لمبتدأ في الحال أو في الأصل ، وهذا الشرط مفهوم من كلام سيويه والمبرد، وقد تقدم .

والثاني : أن يكون معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل ، وهذا الشرط عبر عنه سيويه بقوله : واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون مابعدا معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام فضارع زيدا وعمرا نحو : خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو مضارعها كذلك لا يكون مابعدا إلا معرفة أو ما ضارعها ، لو قلت : كان زيد هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام<sup>(١)</sup>.

وكذلك تقدم في كلام المبرد إشارة إلى هذا الشرط، وقال الفراء : (لا بد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل ، فإذا قلت : وجدت عبدالله هو خيرا منك أو شرا منك أو أفضل منك ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع ، والنصب على أن ينوى الألف واللام وإن لم يمكن إدخالهما ، والرفع على أن تجعل (هو) اسما ، فتقول ظننت أحاك هو أصفر منك ، وهو أصفر منك<sup>(٢)</sup> .

ونريد أن نوضح هنا قول النحويين معرفة أو كالمعرفة ، فأما المعرفة فقد قصرها بعضهم على المقرون بآل ، ونسب ذلك السيوطي إلى الفراء فقال : (ذهب الفراء إلى أنه لا يجوز وقوعه - يعني الفصل - قبل معرفة بغير اللام ، فلم يجوز كان زيد هو أحاك ، وكان زيد هو صاحب الحمار ، ونحوه ، وأوجب ابتدائته ورفع مابعد<sup>(٣)</sup>) وكلام الفراء الذي ذكرناه هنا يؤيد ما قاله السيوطي ، ويلحظ أن سيويه لم يمثل

(١) الكتاب ٢/٣٩٢ .

(٢) معاني الفراء ١/٤٠٩ .

(٣) معجم الهوامع ١/٦٨ ، ٦٩ .

للمعرفة إلا بالمقرون بأل، ولذلك اقتصر عليه الرضي فقال: (حق الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرفاً باللام، لأنه إذا كان كذا أفاد الحصر المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل<sup>(١)</sup>).

والجمهور أطلقوا القول في المعرفة حتى دخل فيها الظاهر والمضمر والمعرف باللام والمضاف كما ذكر السيوطي<sup>(٢)</sup>.

وأما قول النحويين: (أو كالمعرفة) فقد فسره ابن يعيش<sup>(٣)</sup> بأنه إشارة إلى باب (أفعل من كذا)؛ لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة، وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف، ويمتنع دخول الألف واللام عليه، لأن الألف واللام تعاقب (من) فلا تجامعها، فجرى مجرى العلم نحو زيد وعمرو في امتناعه من الألف واللام وليس بمضاف مع أن (من) تخصصه؛ لأنها من صلته، فطال الاسم بها فصارت كالصلة للموصول، وذلك نحو: كان زيد هو خيراً منك، وحسبني أنا خيراً منك، والرضي<sup>(٤)</sup> يرى ذلك الرأي أيضاً، لكنه ذكر وجهاً آخر للمشابهة بين أفعل التفضيل والمقرون بأل، وهو أن مخصص أفعل التفضيل حرف يقتضيه أفعل التفضيل معنى وهو (من) فهو ملتبس به ومتحد معه كما أن المقرون بأل مخصصه حرف متحد معه وهو اللام.

وكلام سيويه لم يقتصر على أفعل التفضيل بل مثل أيضاً لما هو كالمعرفة بلفظ (مثلك) وقد حذا حذوه ابن مالك<sup>(٥)</sup> عندما قال: ولا يكون ما بعده إلا معرفة أو مضارعاً لها في عدم قبول التعريف كـ (حسبتك أنت مثله أو خيراً منه).

وصرح الرضي<sup>(٦)</sup> بأن بعض النحويين جوز وقوع ضمير الفصل قبل مثلك وغيرك

(١) شرح الكافية ٢/٢٤ .

(٢) الهمع ١/٦٨ .

(٣) شرح المفصل ٣/١١١، ١١٢ .

(٤) شرح الكافية ٢/٢٥ .

(٥) شرح النهل ١/١٨٧ .

(٦) شرح الكافية ٢/٢٥ .

نحو: رأيت زيدا هو مثلك، وهو غيرك، وكذلك جوز نحو: رأيت مثلك هو مثل زيد، لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما .

كما نقل عن الجزولي أنه أجاز وقوعه بين أفعلي تفضيل نحو: خير من زيد هو أفضل من عمرو قال: ولست أعرف به شاهدا قاطعا ثم قال: وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ<sup>(١)</sup>﴾

وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو: إني أنا زيد، والحق أن كل هذا ادعاء، ولم يثبت صحتها بيينة أو كلام موثوق به، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ<sup>(٢)</sup>﴾ ليس بنص إذ يحتمل أن يكون أنا مبتدأ ما بعده خبره والجملة خبر إن .

بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما أظن أحدا هو خيرا منك، وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو، ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك، وكان مثلك هو مثل زيد، وكنت أنا أخاك، . . . بنصب ما بعد صيغة الضمير في ذلك لحكمنا بكونها فصلا، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هي أفعال التفضيل كما ذكر سيويه .

قلت : الذي أجاز وقوعه قبل العلم وقبل المضاف إلى المعرفة هو الكسائي، وقد ذكر ذلك الفراء<sup>(٣)</sup> في توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حُورًا<sup>(٤)</sup>﴾

وقوله تعالى ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ<sup>(٥)</sup>﴾ .

والجمهور يشترطون فيما هو كالمعرفة أن يكون اسما، وخالف في ذلك جمع من النحاة أولهم المازني فإن الرضي<sup>(٦)</sup> يذكر أنه أجاز وقوع ضمير الفصل قبل

(١) يوسف / ٦٩ .

(٢) معانيه / ١ / ٤١٠ .

(٣) الأنفال / ٣٢ .

(٤) سبأ / ٦ وانظر معاني الفراء ٣٥٢/٢ .

(٥) شرح الكافية / ٢ / ٢٥ .

المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا لَيْتِكَ هُوَ يُورُ ﴾<sup>(١)</sup>

ولا يجوز - عند المازني - زيد هو قال؛ لأن الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه، قال الرضي: وهذا الذي قاله دعوى بلا حجة، وقوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا لَيْتِكَ هُوَ يُورُ ﴾

ليس بنص في كونه فصلاً؛ لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره، وقوله: لا يجوز زيد هو قال، ليس بشيء، فهو كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن أجازوا وقوع ضمير الفصل قبل المضارع عبد القاهر الجرجاني<sup>(٣)</sup>، فقد أجاز ذلك وجعل منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ يَدِي وَيُؤَيِّدُ ﴾<sup>(٤)</sup>

وهو عند غيره تأكيد أو مبتدأ قال ابن هشام<sup>(٥)</sup>: وتبع الجرجاني أبو البقاء<sup>(٦)</sup> فأجاز الفصل في ﴿ وَمَكَرُوا لَيْتِكَ هُوَ يُورُ ﴾<sup>(٧)</sup>

وابن الخباز فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع ال لعارض كأفعل من والمضاف كمثلك وغللام زيد أو لذاته كأفعل المضارع، وهو قول السهلي، قال في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ، وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾<sup>(٨)</sup>

إنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود: ﴿ أَنَا أَنثَى وَأُمَيْتٌ ﴾<sup>(٩)</sup>

(١) فاطر / ١٠ .

(٢) النجم / ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) ذكر ذلك ابن هشام في المعنى ص ٤٩٤ .

(٤) البروج / ١٣ .

(٥) معني اللبيب ص ٤٩٤ .

(٦) انظر إملاء ما من به الرحمن / ٤ / ٢١٨ .

(٧) فاطر / ١٠ .

(٨) النجم / ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ .

(٩) البقرة / ٢٥٨ .

وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس، وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى :  
﴿ وَرَبِّيَ الَّذِينَ أُرْسِلُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي <sup>(١)</sup> ﴾  
فعطف (يهدي) على (الحق) الواقع خبرا بعد الفصل .

ويستبين لنا من كلام ابن هشام أنه يميل إلى ترجيح ذلك القول، وهو جدير  
بالقبول كما يتبين من كلام ابن الخباز والسهيلي وابن هشام .

### متى يتعين كون الضمير فصلا ؟

خلاصة ما قاله ابن يعيش <sup>(٢)</sup> وابن مالك <sup>(٣)</sup> في هذه المسألة أن الضمير المرفوع  
المنفصل المستوفي للشروط الستة المتقدمة يتعين جعله فصلا في موضعين .

**الموضع الأول :** إذا وقع بعد اسم ظاهر، وكان مابعد منصوبا نحو: كان على  
هو المنطلق، وعلمت أحاك هو الناجح، وذلك لأن الضمير إذا وقع بعد ظاهر  
وانتصب مابعد لا يكون تأكيدا لما قبله، لأن المظهر لا يؤكد بالمضمر، ولا يكون  
مبتدأ لا انتصاب ما بعده فيتعين جعله فصلا .

**الموضع الثاني :** إذا دخلت عليه لام الابتداء وكان ما بعده منصوبا نحو : إن  
كنت أنت الكريم وإن كان زيد لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين، وذلك  
لأن الضمير إذا دخلت عليه لام الابتداء وانتصب ما بعده لا يكون تأكيدا لما قبله،  
لأن لام الابتداء لا تدخل على التأكيد ولا يكون مبتدأ لانتصاب مابعد فيتعين جعله  
فصلا .

وفي غير هذين الموضعين يحتمل الضمير أن يكون للفصل أو لغير الفصل، فإذا  
كان المخبر عنه ضميرا جاز جعله فصلا أو توكيدا لذلك المضمر نحو: كنت أنت  
الفاضل وعلمت أنك الفاضل، وإذا كان مابعد مرفوعا جاز جعله فصلا أو مبتدأ

(١) سبأ / ٦ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٩ .

(٣) شرح السهيل ١ / ١٨٨ .

شريطة أن يكون ماقبله مرفوعاً كذلك نحو: زيد هو المنطلق وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(١)</sup>

والتمييز بين الفصل والتوكيد، وبين الفصل والمبتدأ لا يحتاج إليه عند تعيين الفصل، وذلك في الموضوعين السابق ذكرهما .

فإذا لم تتعين فصلية الضمير واحتمل كونه توكيداً لضمير مخبر عنه نحو: كنت أنا المخلص، وكان هو المهمل، فرق بين التوكيد والفصل بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع، فإذا كان غرض المتكلم إفادة اختصاص ماقبل الضمير بما بعده فالضمير للفصل، وإذا لم يكن غرضه ذلك فالضمير مؤكد لما قبله .

وكذلك إذا لم تتعين فصلية الضمير واحتمل كونه مبتدأ وما بعده خبر عنه نحو: محمد هو المخلص فرق بين المبتدأ والفصل بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع، فإذا كان الغرض هو إفادة اختصاص ماقبل الضمير بما بعده فالضمير للفصل، وإذا لم يكن غرضه ذلك فالضمير مبتدأ .

وهذه التفرقة يترتب عليها أمران: أمر يتعلق بالإعراب وآخر يتعلق بالمعنى فالذي يتعلق بالإعراب هو أن الضمير إذا عد فصلاً لم يكن له محل من الإعراب وإذا عد مبتدأ فمحلّه الرفع بالابتداء، وإذا عد مؤكّداً فمحلّه بحسب المؤكّد لأن التوكيد تابع له في الإعراب .

والذي يتعلق بالمعنى هو ما ذكرناه من إفادة اختصاص ما قبل الضمير بما بعده إذا كان للفصل، وخلو المعنى من ذلك إذا لم يكن الضمير للفصل .

هذا، وللسيوطي<sup>(٢)</sup> في تقرير هذا الموضوع كلام أكثر تفصيلاً وتفريعاً، وهو يخالف في بعض تفصيلاته مانقلناه عن ابن يعيش وابن مالك، وذلك حيث يقول: وإنما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين :

(١) البقرة آية ٥ .

(٢) هجع الهوامع ١/٦٩ .

**الأولى :** أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو : ظننت زيدا هو القائم ؛ إذ لا يمكن الابتدائية لنصب ما بعده، ولا البدلية لنصب ما قبله، ولا التوكيد لأن المضمّر لا يؤكد الظاهر .

**والثانية :** أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو: إن كان زيد لهو الفاضل ، وإن ظننت زيدا لهو الفاضل لامتناع الابتدائية لما سبق والتبعية لدخول اللام عليه وأقول : الصورة الأولى فيما ذكره السيوطي داخله في الموضع الأول فيما ذكرناه، وما ذكرناه أعم مما ذكره؛ لأنه يدخل فيه ما كان بعد اسم مرفوع نحو كان محمد هو المجدّ، والصورة الثانية فيما ذكره لا تختلف عن الموضع الثاني فيما ذكرناه .

ثم يقول السيوطي : فإن رفع ما قبله نحو: زيد هو القائم احتمال أن يكون فصلا وأن يكون مبتدأ ثانياً وأن يكون بدلا .

وهذا الذي أجازته من إعرابه بدلا أجازته أبوحيان في الارتشاف<sup>(١)</sup>، وهو يخالف ما ترجح لدى المحققين من النحاة من أن المضمّر لا يبدل من الظاهر<sup>(٢)</sup> .

ويقول السيوطي : فإن كان المرفوع قبله ضميرا نحو : أنت أنت القائم احتمال الثلاثة والتوكيد أيضا .

وأقول : الأوجه الأربعة أجازها أبوحيان قبله، ولا نوافقهما على إعراب أنت الثاني بدلا من الأول؛ لأن الراجع أن الضمير لا يبدل من الضمير .

ويقول السيوطي : وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه نحو : كان زيد هو القائم، وكنت أنت القائم .  
وان زيدا هو القائم، وانك أنت القائم .

احتمل في الأولى ماعدا الابتداء وفي الثانية ماعدا البدل .  
وأقول : الضمير في : كان زيد هو القائم لا يحتمل كونه توكيدا؛ لأن الظاهر

(١) ارتشاف الضرب ٤٩٤/١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢/٦٢٠، ٦٢١، والتصريح ٢/١٥٩، ١٦٠ ومنهج السالك على الألفية ٣/١٣٠ .

لا يؤكد بالضمير<sup>(١)</sup>، كما أنه لا يحتمل البدلية؛ لأن الراجع أن الضمير لا يبدل من الظاهر والضمير في (كنت أنت القائم) لا يحتمل البدلية، لأن الراجع أن المضمّر لا يبدل من المضمّر .

والضمير في (إن زيدا هو القائم) لا يحتمل التوكيد، لما بيناه .

ويقول السيوطي : وإن كان بين منصوبين والأول ضميرا احتمل الفصل والتأكيد نحو ظننتك أنت القائم، وتتعين فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع نحو: ظننت زيدا هو القائم، وظننتك أنت القائم .

### أحكام ضمير الفصل :

١ - تقدم من أحكام ضمير الفصل أنه لا يقع إلا بين جزأي الجملة فلا يقع بين الحال وذو الحال، ولا في صدر الكلام، ونذكر هنا سائر أحكامه فنقول :

٢ - من أحكامه أيضا أنه لا يتقدم مع الخبر إذا تقدم، فلا يقال : هو القائم زيد ولا هو القائم ظننت زيدا، وعلة ذلك أن الخبر يتقدمه على المخبر عنه يؤمن التباسه بالصفة؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، فلا يحتاج مع تقدم الخبر إلى ضمير الفصل، وقد حكى عن الكسائي إجازة ذلك قياسا على نحو قوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup>

حيث جعل الضمير فيه فصلا مع الأمن من اللبس؛ لأن الضمير لا ينعت<sup>(٣)</sup>. وأبطل ابن مالك ما ذهب إليه الكسائي وقال في شرح التسهيل : (لما كانت فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعا لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر، لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعا إذ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قدم المفعول الثاني في : حسبت زيدا هو خيرا منك لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه في محله، فلأن

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣، ٤٢ والدر المصون ٥١٠/٣ .

(٢) المائدة / ١١٧ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٦/٢ والتذيل والتكميل لأبي حيان ص ٥٥٢ .

يرتك ولا يجاء به بعد الخير المقدم أحق وأولى فظهر بهذا بطلان ما أجازته الكسائي رحمه الله من ذلك<sup>(١)</sup>.

٣ - ومن أحكامه أنه لا يتوسط بين كان واسمها أو ظن ومفعولها الأول، فلا يقال: كان هو القائم زيد، ولا ظننت هو القائم زيدا، وأجاز ذلك بعضهم وقد حكى إجازة ذلك عن الكسائي نحو: كان هو القائم زيد، قال أبوحيان: وإذا كان قد روي عنه الإجازة مع التقديم على كان فلأن يجوز ذلك مع التوسط أولى<sup>(٢)</sup>.

قال السيوطي<sup>(٣)</sup>: فلو تقدم مفعولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو: زيدا هو القائم ظننت، وإن تقدم الأول، وتأخر الثاني نحو: زيدا ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر. قاله أبوحيان.

٤ - ومن أحكامه أنه لا يقع بين خبرين في معنى خبر واحد فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض؛ لأن الثاني ليس بالمعول عليه وحده، وقيل بدخوله بينهما<sup>(٤)</sup>. وقد تناول الرضي هذه المسألة فذكر أن بعض النحويين أجاز الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو: هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول، قال: وأنا لا أعرف به شاهدا قطعيا<sup>(٥)</sup>.

٥ - ومن أحكامه أنه إذا وقع قبله (الا) نحو: ما كان زيد إلا هو الكريم وجب عند البصريين إعراب الضمير مبتدأ وما بعده خير، والجملة خير لـ (كان) ولا يجوز عندهم إعراب الضمير فصلا، وجوز ذلك الكسائي<sup>(٦)</sup>.

٦ - ومنها أنه إذا وقع قبله (لا) النافية نحو: كان زيد لا هو العالم ولا هو الصالح

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٨٨/١ .

(٢) التذيل والتكميل لأبي حيان ص ٥٥٢ .

(٣) الهمع ٦٩/١ .

(٤) التذيل والتكميل لأبي حيان ص ٥٥٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٦/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب ٤٩١/١ والهمع ٦٩/١ .

وجب إعراب الضمير مبتدأ عند الفراء، ولا يجوز عنده أن يجعل فصلاً، وأجاز ذلك البصريون؛ لأن (لا) لا تصلح فارقة بين النعت والمنعوت<sup>(١)</sup>.

٧ - ومنها أنه إذا وقع بعده مشتق رافع للسببي نحو: ظننت محمداً هو الناجح أخوه، فإن طابق الضمير الاسم الذي قبله كما في المثال فقال البصريون: تتعين فيه الابتدائية ولا يجوز الفصل، وجوزه الكسائي، وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفاً من الموصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق البصريين .

وإن لم يطابق الضمير الاسم الذي قبله نحو: كان محمد هي الناجحة أخته . فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلاً لا برفع ولا بنصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوزه الكسائي على الفصل<sup>(٢)</sup>.

٨ - ومنها أنه إذا عطف عليه بالواو، فإن كرر الضمير تعين في المعطوف الرفع إن اختلف الخبران نحو: كان زيد هو القائم وهو القائم وهو الأمير، وأجاز هشام نصبه .

فإن اتفقا نحو: كان زيد هو المقبل وهو المدبر فالرفع في المقبل والمدبر عند البصريين فقط، وأجاز النصب الفراء وهشام .

وإن لم يكرر الضمير جاز النصب اتفاقاً نحو: كان زيد هو المقبل والمدبر<sup>(٣)</sup> والعطف بـ (لا) و (لكن) كالواو فيما ذكر نحو كان زيد هو القائم لا هو القاعد وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدران السابقان .

(٢) صبح الهوامع ٦٩/١، ٧٠ .

(٣) كذا قال أبوحيان وتبعه السيوطي ولعل المراد باتفاق الخبرين أن يكونا على هيئة واحدة في الاشتقاق أو الجمود، كما يظهر من تمثيل الشيخين، أو الاتفاق معنوي؛ لأن المقبل عندك مدبر عند آخرين، والمقبل على شيء مدبر عن سواه .

(٤) المصدر السابق وارتشاف الضرب ٤٩٢/١ .

٩ - ومن أحكامه أنه يجوز جعله مبتدأ ورفع ما بعده على الخبرية، وذلك مقيس عند بعض العرب، قال سيويه<sup>(١)</sup>: وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرءونها: ﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وقال الشاعر قيس بن ذريح:

تبكي على لبي وأنت تركتها      وكنت عليها بالملا أنت أقدري<sup>(٣)</sup>

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل .

وقد أفاد الأخصش<sup>(٤)</sup> أن هذه اللغة لغة بني تميم يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقا، ويقرءون ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقْلُ﴾<sup>(٥)</sup>. و ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقد أطلق ابن يعيش<sup>(٧)</sup> القول بالجواز في ذلك فقال: (ويجوز رفع ما بعد هذه المضممرات سواء أكان قبلها معرفة أو بعدها أو لم تكن، وذلك نحو قولك: ماظننت أحدا هو خيرٌ منك فأحدا مفعول أول وقولك هو خير منك مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني، وكذلك لو قلت: ماظننت زيدا هو قائم كل ذلك جائز، وكذلك تقول: زيد هو القائم وإن زيدا هو العالم وظننت محمدا هو الشاخص، وكنت أنا الراكب، وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيويه).

(١) الكتاب ٢/٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) الزخرف / ٧٦، وهذه قراءة عبدالله وأبي زيد النحوي. انظر البحر المحيط ٢٧/٨ وشواذ ابن خالويه ص ١٣٦.

(٣) البيت من شواهد المقتضب أيضا ١٠٥/٤ وابن يعيش ١١٢/٣ والبحر ٢٧/٨.

(٤) معانيه ٥٤٣/٢.

(٥) الكهف / ٣٩.

(٦) الزمزل / ٢٠. وهي قراءة أبي السمال. شواذ ابن خالويه ص ١٦٤.

(٧) شرح الفصل ١١٢/٣.

قلت : وهذه اللغة ترجح قول من ذهبوا إلى اسمية ضمير الفصل ؛ لأنه لو كان حرفاً لما اتجه هؤلاء إليه بالإسناد وجعلوه مبتدأ وما بعده خبر ؛ لأن الإسناد إلى اللفظ دليل على اسميته .

## القسم الثاني في توجيه بعض الشواهد الخاصة بضمير الفصل

أولا : من القرآن الكريم :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾<sup>(١)</sup>

أجاز النحويون فيه أن يكون الضمير (هم) فصلا لا موضع له من الإعراب، وأجازوا أن يعرب مبتدأ ثانيا خيره (المفلحون) والجملة خبر (أولئك) وهو المبتدأ الأول .

وقد ذكر الزجاج<sup>(٢)</sup> هذين الاعرابين في معانيه ، ذكر فائدة ضمير الفصل ، وهي الإعلام بأن الخبر مضمون وأن الكلام لم يتم ، وذكر من شروطه كون الخبر معرفة أو ما يشبه المعرفة ، وذكر أن (هو) بمنزلة (ما) اللغو في قوله تعالى : ﴿ فِيمَا رَحْمَةً مِنَّ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُن لَّهُمُ ﴾<sup>(٣)</sup>

وكذلك أجاز الوجهين أبوالبقاء<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> وغيرهما<sup>(٦)</sup> ، وقال الزمخشري مينا فائدة ضمير الفصل في الآية : (هم) فصل ، وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره .

وقد فصل الألوسي<sup>(٧)</sup> القول في إعراب الضمير في الآية وإفادته للتوكيد والحصر

(١) البقرة / ٥ .

(٢) معاني القرآن وعرابه ٣٧/١ ، ٣٨ .

(٣) آل عمران / ١٥٩ .

(٤) إملأ ما من به الرحمن ٣٥/١ .

(٥) الكشاف ١٤٦/١ .

(٦) انظر تفسير القرطبي / ١٥٨ ط دار الشعب .

(٧) روح المعاني ١٢٥/١ .

فقال: (هم يحتمل أن يكون فصلاً أو بدلاً فيكون (المفلهون) خبراً عن أولئك، أو مبتدأ، والمفلهون خبره، والجملة خبر أولئك، وهذه الجملة لا تخلو عن إفادة الحصر كما لا يخفى، وقد ذكر غير واحد أن اللام في (المفلهون) حرف تعريف بناء على أن المراد الثبات على الفلاح، فهو - حينئذ - مما غلبت عليه الاسمية أو الحق بالصفة المشبهة، فهي إما للمهد الخارجي للدلالة على أن المتقين هم الذين بلغك أنهم مفلهون في العقبى، وضمير الفصل إما للقصر وإما لمجرد تأكيد النسبة، ولا استبعاد في جريان القصر قلباً أو تعييناً بل أفراداً أيضاً، أو للجنس فتشير إلى ما يعرفه كل أحد من هذا المفهوم، فإن أريد القصر كان الفصل لتأكيد النسبة ولتأكيد الاختصاص أيضاً، وإن أريد الاتحاد كان لمجرد تأكيد النسبة .

قلت: ما أجازته الألوسي من إعراب (هم) بدلاً من أولئك يخالف ما ترجح لدى المحققين من أن الضمير لا يبدل من الظاهر<sup>(١)</sup>.

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>.

ذكر أبو جعفر النحاس في (أنت) هنا ثلاثة أوجه فقال<sup>(٣)</sup>: (أنت) في موضع نصب توكيداً للكاف، وإن شئت كانت رفعاً بالابتداء و(العليم) خبره، والجملة خبر (ان)، وإن شئت كانت فاصلة ولا موضع لها، والكوفيون يقولون: عماد .

ويوضح أبو البقاء وجه التوكيد فيقول<sup>(٤)</sup>: يجوز أن يكون (أنت) توكيداً للمنصوب، ووقع بلفظ المرفوع لأنه هو الكاف في المعنى، ولا يقع ههنا (إياك) للتوكيد؛ لأنها لو وقعت لكانت بدلاً، و(إياك) لم يؤكد بها .

وإذا أعرب هذا الضمير توكيداً فهو في موضع نصب لأن المؤكد به اسم إن وهو منصوب وإذا أعرب مبتدأ فهو في موضع رفع بالابتداء، وأما إذا أعرب فصلاً، فليس

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/٦٢٠، والتصريح ٢/١٥٩، ١٦٠ ومنهج السالك ٣/١٣٠ .

(٢) البقرة / ٣٢ .

(٣) إعراب القرآن لابن النحاس ١/٢١١ وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٣٧ .

(٤) إملاء مامن به الرحمن ١/٩٤، ٩٥ .

له موضع من الإعراب عند البصريين وهو الصحيح ؛ لأنه بذلك يشبه الحرف الذي يجاء به لمعنى في غيره كما سبق تقريره، وهو عند الفراء في موضع نصب، وعند الكسائي في موضع رفع ؛ لأن الكوفيين يرون أن ضمير الفصل له موضع الإعراب إما بحسب ما قبله وإما بحسب ما بعده<sup>(١)</sup>، وهو قول ضعيف رده العلماء كما تقدم بيانه .

وإذا كان الضمير (أنت) في الآية للفصل ففائدته تأكيد الحكم، وتأكيد القصر المستفاد من تعريف المسند<sup>(٢)</sup>.

ويشبه هذه الآية في توجيه الضمير فيها قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْوَأَبَ الرَّجِيمُ ﴾<sup>(٣)</sup> وقد ذكر النحاس فيه الأوجه الثلاثة فقال<sup>(٤)</sup> : (هو) رفع بالابتداء، و (الذاب) خبره والجملة خبر (إن) ويجوز أن يكون «هو» توكيداً للهاء، ويجوز أن يكـ فاصلة .

كما يشبهها في ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾<sup>(٥)</sup>

وقوله : ﴿ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾<sup>(٦)</sup> -

وقوله : ﴿ إِنْ أَنْتَ رَبُّنَا فَاصْخَرْ لَنَا آيَاتٍ ﴾<sup>(٧)</sup>

وقوله : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾<sup>(٨)</sup> .

٣ - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لِمُطِّطٍ ﴾<sup>(٩)</sup> .

(١) انظر البحر المحيط ١/١٤٨ .

(٢) روح المعاني للالوسي ١/٢٢٧ .

(٣) البقرة / ٣٧ .

(٤) إعراب القرآن له ١/٢١٥ .

(٥) المائدة / ١١٦ .

(٦) المائدة / ١١٨ .

(٧) طه / ١١ .

(٨) طه / ١٤ .

(٩) آل عمران / ١٨٠ .

هذه الآية مثل بها سيويه لضمير الفصل بعد أن ذكر أنه يقع بعد الأفعال الناسخة كـ (كان) وأخواتها، و (ظن) وأخواتها، وعقب عليها بقوله: كأنه قال: ولا يحسن الذين يبخلون البخل هو خيرا لهم، ولم يذكر البخل اجترأ بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره (يبخلون)<sup>(١)</sup>.

وهي تقرأ بالتاء (تحسبن) وبالياء (يحسبن)<sup>(٢)</sup> فمن قرأ بالتاء - وهو حمزة - فالتقدير في قراءته: ولا تحسبن بخل الذين يبخلون فحذف المضاف وهو (بخل) وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (الذين)، ومن قرأ بالياء - وهم باقي السبعة - فالتقدير في قراءتهم كما ذكر سيويه .

قال السيرافي<sup>(٣)</sup>: وفي هذه القراءة - يعني بالياء - استشهاد سيويه، وهي أجود القراءتين في تقدير النحو، وذلك أن الذي يقرأ بالتاء يضم البخل قبل أن يجري لفظ يدل عليه، والذي يقرأ بالياء يضم البخل بعد ما ذكر (يبخلون) .

وعلى تقدير سيويه في تلك القراءة يكون الموصول فاعل (يحسبن) ومفعوله الأول محذوف تقديره البخل، وقد دل عليه (يبخلون) و«هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب و«خيرا» مفعول ثان لـ (يحسبن) وعلى هذا سار مكّي وغيره<sup>(٤)</sup>، وفيها توجيهان آخران :

أولهما : أن الموصول فاعل كما في التوجيه السابق و«هو» ضمير البخل الذي دل عليه يبخلون وهو واقع موقع المفعول الأول وليس ضمير فصل .

وهذا التوجيه ذكره أبوالبقاء<sup>(٥)</sup>، وقد يعترض بأن المفعول الأول لا يكون ضمير رفع بل ضمير نصب .

(١) الكتاب ٣٩١/٢ .

(٢) انظر الدر المصون ١١٠/٣ وحاشية الجمل على الجلالين ٣٤٠/١ والكشف لمكي ٣٦٦/١ .

(٣) هلمش الكتاب ٣٩١/٢ .

(٤) المشكل ١٦٨/١ ومنهج السالك للأشموني ٣٥/٢ .

(٥) إملأ ما من به الرحمن ١٦٠/٢، ١٦١ .

ثانيهما : أن (يحسبن) مسند إلى ضمير الرسول أو ضمير (أحد)، والموصول هو المفعول الأول على حذف مضاف أي بخل الذين . . ، والمفعول الثاني خيرا، والضمير للفصل وفصليته متعينة هنا - كما قال السمين<sup>(١)</sup> - لأنه لا يخلو من أن يكون مبتدأ أو بدلا أو توكيدا، والأول منتف لنصب ما بعده وهو (خيرا) وكذا الثاني لأنه كان يلزم أن يوافق ما قبله في الإعراب فكان ينبغي أن يقال : إياه لا هو، وكذا الثالث لما تقدم . وهذا التوجيه أجازته مكِّي<sup>(٢)</sup> وأبوحيان<sup>(٣)</sup> .

وأما قراءة حمزة بالتاء فظاهر كلام الزجاج<sup>(٤)</sup> توجيهها بأن الموصول مفعول أول على حذف مضاف أي بخل الذين، وخيرا مفعول ثان، وعليه يكون (هو) فصلا، وهذا التوجيه سار عليه أبوالبقاء<sup>(٥)</sup> ومكِّي<sup>(٦)</sup> وأبوحيان<sup>(٧)</sup>، والخطاب في الآية للنبي صلى الله عليه وسلم والتقدير: ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون خيرا لهم، وإنما قدر المضاف فيها ليكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى لأن (الذين) غير (خيرا) فلا بد من إضمار شيء يكون به موافقا لـ (خيرا) في المعنى .

٤ - قوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾

الضمير (أنت) في هذه الآية يحتمل أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب، ويحتمل أن يكون توكيدا للضمير الواقع اسما لكان وهو التاء في (كنت) فيكون حينئذ في محل رفع، ولا يصح إعراب (أنت) مبتدأ لأن ما بعده وهو

(١) الدر المصون ١١٠/٣ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦٦/١ .

(٣) البحر المحيط ١٢٧/٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥٠٩/١ ، ٥١٠ .

(٥) الاسلاء ١٦١/٢ .

(٦) الكشف ٣٦٧/١ والمشكل ١٦٨/١ ، ١٦٩ .

(٧) البحر ١٢٧/٣ .

(٨) المائدة / ١١٧ .

(الرقيب) منصوب في قراءة السبعة<sup>(١)</sup> وقد ذكر أبوالبقاء وغيره<sup>(٢)</sup> أن (الرقيب) يقرأ بالرفع، وفي شواذ ابن خالويه<sup>(٣)</sup> أن الرفع حكاه أبو معاذ وعليه يكون (أنت) مبتدأ و(الرقيب) خبر له، والجمله خبر لـ (كان). .

ومثل (أنت) في هذه الآية: (نحن) في قوله تعالى: ﴿إِن كُنَّا نَحْنُ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> فهو يحتمل الفصلية والتوكيد دون الابتداء<sup>(٥)</sup>

٥ - قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ﴾<sup>(٦)</sup>

قرأ جمهور القراء هذه الآية بنصب (الحق) وعلى قراءتهم يتعين كون الضمير للفصل، وقد تناول هذه الآية، بالتوجيه علم من أعلام مدرسة البصرة، وعلم من أعلام مدرسة الكوفة وكلاهما بسط ما يراه وعبر عن مذهبه، ومن المفيد أن ننقل هنا ماورد في كتابيهما في توجيه تلك الآية، فنبداً بما قرره أبو الحسن الأخفش، ونثني بما قرره أبو زكريا الفراء، قال أبو الحسن الأخفش<sup>(٧)</sup>:

نصب (الحق) لأن (هو) - والله أعلم - جعلت ههنا صلة في الكلام زائدة توكيدا كزيادة (ما) ولا تزداد إلا في كل فعل لا يستغنى عن خبر، وليست (هو) بصفة لـ (هذا) لأنك لو قلت: رأيت هذا هو لم يكن كلاما، ولا تكون هذه المضمرة من صفة الظاهرة، ولكنها تكون من صفة المضمرة في نحو قوله: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾<sup>(٩)</sup>

(١) انظر الإملاء ٥٠١/٢ ومغني اللبيب ص ٤٩٧ وروح المعاني ٦٩/٧ .

(٢) انظر الاملاء ٥٠١/٢ وروح المعاني ٦٩/٧ .

(٣) ص ٣٦ .

(٤) الأعراف / ١١٣ .

(٥) المغني ص ٤٩٧ وحاشية الجمل ١٧٤/٢ .

(٦) الأنفال / ٣٢ .

(٧) معانيه ٤٤٣/٢ - ٤٤٥ .

(٨) الزخرف / ٧٦ .

(٩) المزمل / ٢٠ .

لأنك تقول: وجدته هو، وأتاني هو فتكون صفة، وقد تكون في هذا المعنى أيضا غير صفة ولكنها تكون زائدة كما كان في الأول .

وقد يجرى في جميع هذا مجرى الاسم فيرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهرا أو مضمرا في لغة بني تميم في قوله (إن كان هذا هو الحق) (ولكن كانوا هم الظالمون) و(تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا) كما تقول: كانوا آباؤهم الظالمون، وإنما جعلوا هذا المضمرة نحو قولهم هو وهما وأنت زائداً في هذا المكان ولم يجعل في مواضع الصفة؛ لأنه فصل أراد أن يبين به أنه ليس بصفة ما بعده لما قبله، ولم يحتج إلى هذا في الموضع الذي لا يكون له خبر . اهـ، وفيه إشارة إلى أن ضمير الفصل لا محل له من الأعراب؛ لأنه شبيه ب (ما) الزائدة وهي حرف لا محل له من الأعراب، وفيه إشارة إلى بعض شروطه وأن فائدته هي الفصل بين الخبر والصفة .

وقال أبو زكريا الفراء<sup>(١)</sup>:

في (الحق) النصب والرفع إن جعلت (هو) اسما رفعت الحق بهو، وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت الحق، وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظن وأخواتها . كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾<sup>(٢)</sup>

تنصب الحق لأن رأيت من أخوات ظننت .

وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل<sup>(٣)</sup> المنصوب فيه العماد ونصب الفعل، وفيه رفعها ل (هو) على أن تجعلها اسما، ولا بد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل، فإذا قلت وجدت عبد الله هو خيرا منك وشرا منك أو أفضل منك ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع، النصب على أن ينوي الألف

(١) معانيه ٤٠٩/١ .

(٢) سبأ / ٦ .

(٣) قال محقق معاني الفراء: يريد بالفعل الخبر .

واللام وإن لم يمكن إدخالهما، والرفع على أن تجعل (هو) اسماً فتقول: ظننت أخاك هو أصغر منك وهو أصغر منك .

وإذا جئت إلى الأسماء الموضوعة مثل عمرو ومحمد أو المضافة مثل أهلك وأخيك رفعتها فقلت: أظن زيدا هو أخوك وأظن أخاك هو زيد فرفعت، إذ لم تأت بعلامة المردود وأتيت بـ (هو) التي هي علامة الاسم، وعلامة المردود أن يرجع كل فعل لم تكن فيه ألف ولام بألف ولام، ويرجع على الاسم فيكون (هو) عماداً للاسم والألف واللام عماد للفعل .

فلما لم يقدر على الألف واللام، ولم يصلح أن تنوي في زيد لأنه فلان، ولا في الأخ لأنه مضاف أثر الرفع، وصلح في (أفضل منك) لأنك تلقي من فتقول: رأيتك أنت الأفضل، ولا يصلح ذلك في (زيد) ولا في (الأخ) أن تنوي فيها ألفاً ولاماً وكان الكسائي يجيز ذلك فيقول: رأيت أخاك هو زيدا ورأيت زيدا هو أخاك .

هذا، وقد أفاد العلماء أن الآية قرئت برفع (الحق) ونسب ذلك الزمخشري<sup>(١)</sup> إلى الأعمش، ونسبها أبوحيان<sup>(٢)</sup> والسمين<sup>(٣)</sup> إليه وإلى زيد بن علي، وهي قراءة جائرة في العربية كما قال أبوحيان، وتوجه بأن (هو) مبتدأ والحق خبره، والجمله خبر لـ (كان) فتكون موافقة للغة بني تميم التي بينها الأخفش<sup>(٤)</sup>.

٦ - قوله تعالى: ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup>

في هذا القول ثلاثة أعراب ذكرها أبوالبقاء العكبري<sup>(٦)</sup>:

أولها: أن يعرب (هؤلاء) مبتدأ و (بناتي) عطف بيان أو بدلا و (هن) مبتدأ ثانيا

(١) الكشاف ١٥٥/٢ .

(٢) البحر ٤٨٨/٤ .

(٣) الدر المصون ٥٩٦/٥ .

(٤) انظر الإملاء ٣/١٠٤ والدر المصون ٩٦/٥ .

(٥) هود / ٧٨ .

(٦) إملاء ما من به الرحمن ٣/٢٩٧ .

و(أظهر) خبره، والجملة خبر عن (هؤلاء). وهذا التوجيه اقتصر عليه مكى<sup>(١)</sup>، واستحسنه أبوحيان<sup>(٢)</sup>

والثاني : أن يعرب (هن) ضمير فصل لا محل له من الاعراب، و(أظهر) خبر عن هؤلاء وهذا الإعراب أجازة أبوحيان أيضا .

والثالث : أن يعرب (بناتي) خبرا عن (هؤلاء) و(هن أظهر) مبتدأ وخبر .

وقد ذكر سيويه<sup>(٣)</sup> أن محمد بن مروان السدي، وهو قارئ أهل المدينة، قرأ (أظهر) بالنصب، وحكى عن يونس أن أبا عمرو بن العلاء رأى ذلك لحنا وقال: احتبى ابن مروان في هذه في اللحن، كما نقل الزمخشري<sup>(٤)</sup> أن أبا عمرو بن العلاء قال: من قرأ (هن أظهر) بالنصب فقد تربح في لحنه .

وهذه القراءة شاذة ليست من المتواتر، وقد نسبت أيضا إلى زيد بن علي وسعيد بن جبير<sup>(٥)</sup>، وقال الزجاج<sup>(٦)</sup>: رويت عن الحسن وعن عيسى بن عمر، والظاهر أن الزجاج لا يرى وجها لهذه القراءة، لأنه يقول: ليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب (أظهر) ويجيزها غيرهم، والذين يجيزونها يجعلون هن في هذا بمنزلتها في كان، وإذا قالوا (هؤلاء بناتي هن أظهر لكم) أجازوا هن أظهر لكم كما يجيزون: كان زيد هو أظهر من عمرو، و«هذا» ليس بمنزلة «كان»، إنما يجوز أن يقع (هو) وتثنيها وجمعها عمادا فيما لا يتم الكلام إلا به نحو: كان زيد أخاك لأنهم إنما أدخلوا هو ليُعلموا أن الخبر لا بد منه وأنه ليس بصفة للأول، وباب (هذا) يتم الكلام بخبره إذا قلت: هذا زيد فهو كلام تام، ولو جاز هذا لجاز جاء

(١) المشكل ٤١١/١ .

(٢) البحر ٢٤٦/٥ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢، ٣٩٧ .

(٤) الكشاف ٢٨٣/٢ .

(٥) البحر ٢٤٦/٥ .

(٦) البحر القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ص ٦١١ (رسالة) .

زيد هو أنبل من عمرو، وإجماع النحويين الكوفيين والبصريين أنه لا يجوز: قدم زيد هو أنبل منك حتى يرفعوا فيقولوا هو أنبل منك .

وقد وجه أبوالبقاء<sup>(١)</sup> هذه القراءة بوجهين :

**أولهما :** أن يكون (بناتي) خبراً و (هن) فصلاً و «أطهر» حالاً، والعامل في الحال مافي (هؤلاء) من معنى الفعل وهو أشير، ورد هذا الوجه بأن الفصل لا يقع إلا بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذوي الحال، وقد أشار إلى ذلك الزجاج، وصرح به الزمخشري .

**والثاني :** أن يكون (هن) مبتدأ و (لكم خبره)، و (أطهر) حال أيضاً، والعامل فيه مافي (هن) من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل : العامل (لكم) لما فيه من معنى الاستقرار، وهو معترض بأن فيه تقديم الحال على عاملها الظرف والأكثرين على منعه فتعين كون العامل ما في (هن) من معنى التوكيد .

هذا وللعلماء في توجيه الآية على هذه القراءة وجهان آخران : أحدهما : عن المبرد وابن جنبي وهو أن هؤلاء مبتدأ و (بناتي هن) مبتدأ وخبر في موضع خبر لـ (هؤلاء) و (أطهر) حال . ذكره الزمخشري وأبوحيان والألوسي<sup>(٢)</sup> وهو ضعيف كما ترى .

**والثاني :** ذكره ابن هشام<sup>(٣)</sup> وهو : أن يكون (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخبراً و (هن) توكيد لضمير مستتر في الخبر و (أطهر) حال، ونظر فيه ابن هشام بأن (بناتي) جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميراً عند البصريين، وقال : الدماميني<sup>(٤)</sup> : قد يمنع كونه غير مؤول بالمشتق، إذ هو في معنى مولوداتي .

(١) إملاء مامن به الرحمن ٢٩٧/٣ .

(٢) روح المعاني ١٠٧/١٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٩٤ .

(٤) تعليق الفرائد على تهليل الفوائد (رسالة) ص ٥٠٠ المجلد الأول / الجزء الأول .

٧ - قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾<sup>(١)</sup>

موضع حديثنا فيه هو الضمير (هي) وإنما يكون ضمير فصل على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون فيما قبله أن يكون معرفة .

قال الفراء : موضع (أربي) نصب، وإن شئت رفعت كما تقول: ما أظن رجلاً يكون هو أفضل منك وأفضل منك، النصب على العماد والرفع على أن يجعل (هو) اسماً، ومثله قول الله عز وجل: ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> نصب ولو كان رفعا كان صواباً<sup>(٣)</sup>.

وقد رد الزجاج وأبو جعفر بن النحاس ما ذهب إليه الفراء من جعل (هو) في الآية عمادا فقال الزجاج زعم الفراء أن موضع (أربي) نصب و (هي) عماد، وهذا خطأ، (هي) لا تدخل عمادا ولا فصلا مع النكرات، وشبهه بقوله: (تجدوه عند الله هو خيرا) و (تجدوه) الهاء فيه معرفة، و «أمة» نكرة<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو جعفر بعد أن ذكر مذهب الفراء: هذا خطأ عند الخليل وسيبويه رحمهما الله، ولا يجوز ولا يشبهه (تجدوه عند الله هو خيرا) لأن الهاء في (تجدوه) معرفة، و (أمة) نكرة، ولا يجوز عندهما: ما كان أحد هو جالسا، وقال الخليل لا تكون (هو) زائدة إلا في المعرفة، وعنده أن كونها مع المعرفة زائدة عجب، فكيف تزد مع النكرة؟ فالقول أن (أربي) في موضع رفع، لأنه خبر المبتدأ، والجملة خبر (تكون)<sup>(٥)</sup>. وقد ارتضى أبو البقاء<sup>(٦)</sup> مذهب البصريين في توجيه الآية، وأجاز في (تكون) أن تكون تامة فاعلها (أمة) وجملة (هي أربي من أمة) في موضع رفع صفة لهذا الفاعل وكذلك اختار مذهب البصريين أبو حيان<sup>(٧)</sup>، والسمين<sup>(٨)</sup>، ويبدو من

(١) النحل / ٩٢ .

(٢) المزمل / ٢٠ .

(٣) معاني الفراء / ٢ / ١١٣ .

(٤) معاني القرآن للزجاج عن النسخة ٢٤٨ تفسير (مخطوطة بدار الكتب المصرية) .

(٥) إعراب القرآن لابن النحاس / ٢ / ٤٠٧ .

(٦) الإملاء / ٣ / ٤٦٠، ٤٦١ .

(٧) البحر / ٥ / ٥٣١ .

(٨) عن حاشية الحمل / ٢ / ٥٩٥ .

كلام مكّي في المشكل<sup>(١)</sup> أنه يلتمس الحجة للكوفيين؛ لأنه قال بعد أن ذكر مذهبهم: (هو قياس قول البصريين؛ لأنهم أجازوا أن تكون هي وهو أنت وأنا وشبه ذلك فواصل لا موضع لهن من الإعراب مع كان وأخواتها وإن وأخواتها وظن وأخواتها إذا كان بعدهن معرفة أو ما قارب المعرفة، وأرى من أمة هو مما يقرب من المعرفة لملازمة (من) لـ (أفعل) ولطول الاسم لأن (من) وما بعدها من تمام أفعل، وإنما فرق البصريون في هذه الآية، ولم يجيزوا أن تكون (هي) فاصلة؛ لأن اسم كان نكرة، ولو كان معرفة لحسن وجاز).

٨ - قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَٰمَكَ مَا لَأَوْلَدًا﴾<sup>(٢)</sup>

هذه الآية مثل بها سيبويه<sup>(٣)</sup> بعد أن قرر أن الفصل لا يحسن كونه فصلاً حتى يكون ما بعده معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف، واللام، وأجاز أن يكون (أنا) فصلاً أو صفة، ويعني بالصفة التوكيد.

وهذا الذي أجازته إنما يجوز في قراءة جمهور القراء بنصب (أقل)، وقد قرأ عيسى بن عمر برفعه، وعلى قراءته لا يكون (أنا) ضمير فصل بل يكون مبتدأ خبره أقل، وقد أشار إلى ذلك الفراء فقال<sup>(٤)</sup>: (أنا) إذا نصبت (أقل) عماد، وإذا رفعت (أقل) فهي اسم، والقراءة بهما جائزة.

وفصل أبو جعفر النحاس في توجيه الآية على القراءتين فقال: (أنا) فاصلة لا موضع لها من الإعراب، ويجوز أن تكون في موضع نصب توكيداً للنون والياء.

وقرأ عيسى بن عمر (إن ترن أنا أقل منك مالا) بالرفع بجعل (أنا) مبتدأ و (أقل) خبره والجملة في موضع المفعول الثاني، والمفعول الأول: النون والياء إلا أن الياء

(١) ٢١، ٢٠/٢.

(٢) الكهف / ٣٩.

(٣) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٤) معانيه ١٤٥/٢.

حذفت لأن الكسرة تدل عليها ، وإثباتها جيد بالغ وهو الأصل ؛ لأنها الاسم على الحقيقة وإنما النون جيء بها لعله<sup>(١)</sup> .

وهذا التوجيه مشى عليه أبوالبقاء العكبري<sup>(٢)</sup> وأبومحمد مكي<sup>(٣)</sup> بدون تفرقة بين كون الرؤية في (ترن) علمية أو بصرية، وفرق أبوحيان<sup>(٤)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> بين أن تكون الرؤية علمية فيجوز في (أنا) الفصلية والتأكيد، وأن تكون بصرية فيتعين فيها التأكيد، قال السمين: إذا جعلتها بصرية تعين في (أنا) أن يكون توكيداً لا فصلاً لأن شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر .

وكذلك يختلف الإعراب في قراءة عيسى بن عمر بحسب الرؤية، فإن كانت علمية كان المبتدأ والخبر (أنا أقل) في موضع المفعول الثاني لـ (ترن) وإن كانت بصرية كانت الجملة في موضع حال .

٩ - قوله تعالى : ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾<sup>(٦)</sup>

هذه الآية مثل بها سيويه لما قرره من أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر<sup>(٧)</sup> . وتمثله هذا يتم على قراءة جمهور القراء بنصب الحق وقد ذكر القراء وأبوجعفر النحاس رفع (الحق) على أنه وجه جائز، فقال الفراء<sup>(٨)</sup> : قوله (هو الحق) (هو) : عماد لـ (الذي) فت نصب (الحق) إذا جعلتها عماداً، ولو رفعت (الحق) على أن تجعل هو اسماً كان صواباً .

(١) إعراب القرآن لابن النحاس ٤٥٧/٢ .

(٢) الإملاء ٥١٨/٣ ، ٥١٩ .

(٣) المشكل ٤٢/٢ .

(٤) البحر ١٢٩/٦ .

(٥) عن حاشية الجمل ٢٥/٣ .

(٦) سبأ / ٦ .

(٧) الكتاب ٣٩٠/٢ .

(٨) معانيه ٣٥٢/٢ .

وقال النحاس<sup>(١)</sup>: (الذي) في موضع نصب على أنه مفعول أول لـ (يرى) و(الحق) مفعول ثان و(هو) فاصلة، والكوفيون يقولون: عماد، ويجوز الرفع على أن يكون (هو) مبتدأ و(الحق) خبره، والنصب أكثر فيما كانت فيه الألف واللام عند جميع النحويين، وكذا ما كان نكرة لا تدخله الألف واللام فيشبه المعرفة .

وما أجازته هؤلاء من الرفع وردت به قراءة شاذة حكاها أبو معاذ<sup>(٢)</sup>، ونسبها أبو حيان<sup>(٣)</sup> إلى ابن أبي عبله، وقال في توجيهها: جعل (هو) مبتدأ و(الحق) خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني لـ (يرى) وهي لغة تميم، يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، قاله أبو عمر الجرمي، قلت: وقد تقدم هذا الكلام في حديث الأخصن أستاذ الجرمي في أحكام ضمير الفصل .

هذا، وقد وجه أبو البقاء<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> قراءة النصب والرفع في الآية بنحو ما ذكرناه، ويشبه هذه الآية في توجيه قراءة النصب قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمْ الْبَاقِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

١٠ - قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا لَكَ هَوِيبًا ﴾<sup>(٧)</sup>

موضع حديثنا في الآية هو الضمير (هو) حيث أجاز بعض النحويين أن يكون ضميرا للفصل مخالفا بذلك ما اشترطه جمهور النحويين في ضمير الفصل من أن يكون ما بعده معرفة أو قريبا من المعرفة، وهو يستلزم كونه اسما، وفي كلام أبي جعفر النحاس تصريح بإجازة كون الضمير للفصل، فقد قال في توجيه الآية: (مكر أولئك): مبتدأ و(هو) ابتداء ثان و(يبور) خبر الثاني، ويجوز أن يكون خبرا

(١) إعراب القرآن له ٣/٣٢٢ .

(٢) شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٢١ .

(٣) البحر ٧/٢٥٩ .

(٤) الإملاء ٤/٢٠٤ .

(٥) الكشف ٣/٢٨٠ .

(٦) الصافات / ٧٧ .

(٧) فاطر / ١٠ .

عن الأول ويكون هذا زائدة<sup>(١)</sup>، وهذا معناه أنه يجيز كون ما بعد ضمير الفصل فعلا .

وقد أجاز العكبري<sup>(٢)</sup> أيضا كون الضمير في الآية للفصل، ونقل السمين<sup>(٣)</sup> وأبوحيان<sup>(٤)</sup> تلك الإجازة عنه وعن الحوفي، وقال السمين: هذا مردود بأن الفصل لا يقع قبل الخبر إذا كان فعلا إلا أن الجرجاني جوز ذلك، وقال أبوحيان: والفاصلة لا يكون ما بعدها فعلا، ولم يذهب إلى ذلك أحد فيما علمناه إلا عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح له، فإنه أجاز في كان زيد هو يقوم أن يكون هو فصلا، ورد ذلك عليه. اهـ قلت: قد تقدم كلام أبي جعفر النحاس وأنه يفهم منه إجازة كون ما بعد الفصل فعلا .

وعلى هذا يكون الجرجاني قد تبع النحاس في تلك الإجازة .

هذا . وقد أجاز العكبري في (هو) أن يكون توكيدا، ورده السمين بأن الضمير لا يؤكد الظاهر .

١١ - قوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَهُمْ فَكَانُواهُمْ الْعَلِيلِينَ ﴾<sup>(٥)</sup>

موضع حديثنا في الآية هو لفظ (هم) وقد أجاز فيه العلماء أن يكون ضميراً للفصل لا محل له من الإعراب، وأجازوا فيه أيضا وجهين :

الأول : أن يكون توكيدا لو او الجماعة الواقعة اسما لكان فيكون في موضع رفع .

والثاني : أن يكون بدلا من واو الجماعة فيكون كذلك في موضع رفع .

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣/٣٦٥ .

(٢) الإسلام، ٤/٢١٨ .

(٣) عن حاشية الجمل ٣/٤٨٩ .

(٤) البحر ٧/٣٠٤ .

(٥) الصافات / ١١٦ .

وممن أجازوا الأوجه الثلاثة السمين<sup>(١)</sup> وأبوحيان<sup>(٢)</sup> والألوسي<sup>(٣)</sup> واستظهر السمين كون الضمير للفصل .

١٢ - قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٤)</sup>

موضع حديثنا هو الضمير (هم) فقد أجاز فيه النحويون أن يكون ضميراً للفصل لا محل من الإعراب، وهذا لا يكون إلا على قراءة جمهور القراء بنصب الظالمين .

قال أبو جعفر النحاس<sup>(٥)</sup> : (الظالمين) : خبر كان و(هم) عند سيويه فاصلة لا موضع لها من الإعراب بمنزلة «ما» في قوله جل وعز ﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ بِإِثْقَالِهِمْ ﴾<sup>(٦)</sup> والكوفيون يقولون : هم عماد، قال القراء<sup>(٧)</sup> : وفي حرف عبدالله بن مسعود (ولكن كانوا هم الظالمون) قال أبو جعفر : وعلى هذا يكون (هم) في موضع رفع بالابتداء، و(الظالمون) خبر الابتداء، والابتداء وخبره خبر كان كما تقول : كان زيد أبوه خارج .

وقد أجاز السمين<sup>(٨)</sup> في قراءة الجمهور أن يكون (هم) كذلك توكيدا لواو الجماعة في (كانوا) والرفع الذي نسه القراء والنحاس إلى عبدالله بن مسعود نسبه أبوحيان<sup>(٩)</sup> والسمين إلى عبدالله وأبي زيد النحويين، وخرجت هذه القراءة على أن (هم) مبتدأ و(الظالمون) خبره والجملة خبر لـ (كان) وهي واردة على لغة بني

(١) عن حاشية الجمل ٥٥٠/٣ .

(٢) البحر ٣٧٢/٧ .

(٣) روح المعاني ١٣٨/٢٣ .

(٤) الزخرف / ٧٦ .

(٥) إعراب القرآن له ١٢٦/٤ .

(٦) النساء / ١٥٥ .

(٧) معانيه ٣٧/٣ .

(٨) عن حاشية الجمل ٩٧/٤ .

(٩) البحر ٢٧/٨ .

تميم<sup>(١)</sup>، قال أبوحيان: وذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون مابعد على الخبر، وقال أبو زيد: سمعتهم يقرءون: (تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً)<sup>(٢)</sup> يعني برفع خير وأعظم، وقال قيس بن ذريح:

تحن إلى ليلي وأنت تركتها      وكنت عليها بالملا أنت أقدر<sup>(٣)</sup>

وقال سيويه<sup>(٤)</sup>: رؤية كان يقول: أظن زيدا هو خير منك يعني بالرفع . ا . هـ .  
وتقدم ذكر لغة بني تميم في كلام أبي الحسن الأخفش<sup>(٥)</sup>.

١٣ - قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا أَهْمَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٦)</sup>

أجاز العلماء هنا في (هم) أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وأجازوا أن يكون تأكيدا للضمير المنصوب في (إنهم) وقد أجاز الوجهين أبوحيان<sup>(٧)</sup> والألوسي<sup>(٨)</sup>.

١٤ - قوله تعالى: ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾<sup>(٩)</sup>

هذا من الآيات التي مثل بها سيويه رحمه الله، وموضع الحديث فيها لفظ (هو) في قراءة جمهور القراء بنصب (خيرا) يحتمل أن يكون ضميرا للفصل لا محل له من الإعراب، وقد عده كذلك أبو جعفر النحاس<sup>(١٠)</sup>، ومكي<sup>(١١)</sup>، والزمخشري<sup>(١٢)</sup>، قال في الكشاف (خيرا) ثاني مفعولي وجد، و (هو) فصل، وجاز وإن لم يكن بين معرفتين، لأن (أفعل من) أشبه في امتناعه من حرف التعريف المعرفة .

- |                                |                             |
|--------------------------------|-----------------------------|
| (١) المصدر السابق .            | (٩) المزمل / ٢٠ .           |
| (٢) المزمل / ٢٠ .              | (١٠) إعراب القرآن له ٦٣/٥ . |
| (٣) البحر المحيط ٢٧/٨ .        | (١١) الشكل ٤٢٢/٢ .          |
| (٤) الكتاب ٣٩٢/٢ .             | (١٢) الكشاف ١٧٩/٤ .         |
| (٥) وانظر معاني الأخفش ٥٤٣/٢ . |                             |
| (٦) النجم / ٥٢ .               |                             |
| (٧) البحر ١٧٠/٨ .              |                             |
| (٨) روح المعاني ٧١/٢٧ .        |                             |

وأجاز أبوحيان<sup>(١)</sup> في هذا الضمير أيضا أن يكون تأكيداً لضمير النصب في (تجدوه) قال: ولم يذكر الزمخشري والحويني وابن عطية في إعراب (هو) إلا الفصل.

وأجاز العكبري فيه وجها ثالثا وهو أن يكون بدلا، ورد ذلك أبوحيان وقال: لو كان بدلا لطابق في النصب فكان يكون (إياه).

وقد قرئت الآية في الشاذ برفع خير، ونسب أبوحيان تلك القراءة لأبي السمال وأبي السميع، وذكر أن الضمير يكون في تلك القراءة مبتدأ و«خير» خبر له، ثم نقل عن أبي زيد أنه لغة بني تميم، يرفعون ما بعد الفاصلة يقولون: كان زيد هو العاقل بالرفع، قال: وهذا البيت لقيس بن ذريح:

نحن إلى ليلي وأنت تركتها      وكنت عليها بالملا أنت أقدر

قال أبو عمر الجرمي: أنشد سيويه هذا البيت شاهدا للرفع والقوافي مرفوعة ويروى أقدرا.

ثانياً: من الحديث الشريف:

١٥ - ورد في صحيح البخاري في كتاب الجنائز أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يحدث: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما من مولود إلا يولد إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه...) (٢).

وورد أيضا في صحيح مسلم في كتاب القدر أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه...) (٣).

(١) البحر ٣٦٧/٨.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٣/٧.

(٣) صحيح مسلم ٥١٢/٥.

وفي معنى هذا الحديث أورد سيويه عبارة تدخل في مجال الحديث عن ضمير الفصل لاشتمالها عليه، ولم يصرح بكونها حديثاً، ويحسن بنا أن ننقل نصه في ذلك قال :

وأما قولهم : (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه) ففيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان والنصب وجه واحد .

فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في (يكون) والأبوان مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه . .

والوجه الآخر : أن تعمل يكون في الأبوين، ويكون هما مبتدأ وما بعده خبراً له .

والنصب على أن تجعل (هما) فصلاً<sup>(١)</sup> .

ونص أبو محمد الصيمري في التبصرة والتذكرة<sup>(٢)</sup> على أن ذلك حديث مرفوع ، وذكر في توجيهه ثلاثة أوجه فقال : يجوز أن يكون (هما) فصلاً على أن تضمير في (يكون) ما يعود على المولود فيجعل اسم يكون، ويجعل (أبواه) مبتدأ واللذان يهودانه خير المبتدأ و(هما) فصل، والتقدير حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه ثم فصل بينهما .

وجوز أن تجعل (هما) غير فصل، ويكون مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر يكون واسمها أبواه .

وجوز النصب في (اللذين) على أن تجعلهما خبر (يكون) و(أبواه) اسمها وعلى هذا الوجه لا يكون هما إلا فصلاً .

(١) الكتاب ٢/٣٩٣، ٣٩٤ .

(٢) ١/٥١٤، ٥١٥ .

ويلحظ أن هذه الأوجه هي التي ذكرها سيويه، غير أنه صرح في الوجه الأول  
بكون الضمير للفصل، ولم يصرح به سيويه .

وقال ابن هشام<sup>(١)</sup>: (وفي الحديث: كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه  
هما اللذان يهودانه أو ينصرانه . . .) ثم ذكر في توجيهه ستة أوجه فقال: إن قدر في  
(يكون) ضمير لـ (كل) فـ (أبواه) مبتدأ، وقوله (هما) إما مبتدأ ثان، وخبره (اللذان)  
والجملة خبر (أبواه)، وإما فصل، وإما بدل من (أبواه) إذا أجزنا إبدال الضمير من  
الظاهر، و(اللذان) خبر (أبواه) .

وإن قدر (يكون) خاليا من الضمير فـ (أبواه) اسم يكون، و(هما) مبتدأ، أو  
فصل، أو بدل، وعلى الأول فـ (اللذان) بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء .

ويجيز السيرافي أيضا أن يكون في (يكون) ضمير الشأن، وما بعده مبتدأ أو خبر  
مفسر لذلك الضمير<sup>(٢)</sup>، وكذلك يجيزه صاحب البسيط في شرح جمل الزجاجي،  
ويرى أنه إذا جعل في يكون ضمير الشأن جاز في (هما) وجهان: الابتداء  
والفصل<sup>(٣)</sup> .

والذي أميل إليه من تلك الأعراب هو الوجه الثاني من وجهي الرفع فيما ذكره  
سيويه؛ لأنه أقرب الوجوه إلى المعنى المراد، وهو إثبات العمل والكسب للأبوين  
في تهويد المولود وتنصيره .

١٦ - عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: (كان يوم عاشوراء يوما  
يصومه النبي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية، وكانت قريش تصومه في  
الجاهلية، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه، وأمر بصيامه، فلما  
نزل رمضان كان رمضان هو الفريضة وترك عاشوراء<sup>(٤)</sup>) .

(١) معني اللب ص ٤٩٨ .

(٢) جامش الكتاب ٣٩٣/٢ .

(٣) البسيط ٧٠٢/٢، ٧٠٣ .

(٤) الحديث في مسند الإمام أحمد ١٦٢/٦ .

موضع ضمير الفصل في قولها: (كان رمضان هو الفريضة) إذا كانت الرواية بنصب الفريضة إذ تكون حيثئذ خبراً لـ (كان) و(هو) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وأما إذا روي برفع الفريضة فلا يكون في قولها ضمير فصل، بل يكون هو مبتدأ، والفريضة خبراً عنه، والجملة في موضع نصب خبر لـ (كان) .

وقد خرج أبوالبقاء الحديث بهذين الوجهين<sup>(١)</sup>، وأرى أن نصب الفريضة أنسب للمعنى وأولى بالغرض المراد هنا، وهو الحصر أو التخصيص، وجعل صيام رمضان مختصاً بالفريضة دون غيره من أنواع الصيام .

### ثالثاً : من الشعر العربي :

١٧ - قال عبدالله بن الزبير الأسدي :

فأضحى ولو كانت خراسان دونه      رأها مكان السوق أو هي أقرباً<sup>(٢)</sup>

الشاهد هنا في قوله (أو هي أقرباً) فإنه يحتمل أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب، لأن التقدير : أوراها هي أقرباً .

وقد أورد أبوعلي هذا البيت في شرح الأبيات المشككة الإعراب، وأجاز في الضمير ثلاثة أوجه، وتبعه البغدادي في الخزانة :

أول هذه الأوجه : أن يكون (هي) بدلا من الضمير المنصوب في (رأها) وهو ماعبر عنه بالوصف، وهذا الوجه ضعيف، لأن المحذوف يستغنى عن الإبدال منه .

وثاني الأوجه : وهو أحسنها - أن يكون (هي) فصلا بين الهاء في (رأها) المقدر وبين الخبر المنتصب وهو (أقرباً) .

(١) إعراب الحديث النبوي ص ٣٣٦

(٢) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٢٤٦، والخزانة ٥٠/٧

وثالث الأوجه : أن يجعل (أقرباً) ظرفاً كاسفل في قوله تعالى ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وعلى هذا يكون (هو) مبتدأ، و (أقرب) الخبر، والتقدير : أو هي أقرب من السوق<sup>(٢)</sup>.

وإنما اختار أبو علي جعل (هي) ضميراً للفصل لما فيه من فائدة الاختصاص .

١٨ - قال جرير :

وكائن بالأباطح من صديق      يراني لو أصبت هو المصابا

هذا البيت تكلم فيه العلماء وأكثروا، والسبب في ذلك أنه يشترط في ضمير الفصل أن يطابق ما قبله في حضوره وغيبته كما تقدم بيانه، ومعلوم أن الياء في (يراني) ضمير متكلم، و(هو) ضمير غائب، قال ابن هشام<sup>(٣)</sup> : وكان قياسه يراني أنا مثل ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾<sup>(٤)</sup>.

وقد وجه ابن الشجري<sup>(٥)</sup> على هذا البيت سؤالين : أحدهما : كيف وقع ضمير الغيبة بعد ضمير المتكلم وحق الفصل أن يكون وفقاً لما قبله فيقال : يراني أنا المصاب كما جاء في التنزيل : (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا)؟ والسؤال الآخر : إن المفعول الثاني في باب العلم والظن يلزم أن يكون هو المفعول الأول فكيف جاز أن يكون المراد بالمصاب : المصيبة، والمفعول الأول هو الياء من يراني ؟

قال ابن الشجري : والجواب عن السؤالين أن في قوله (يراني) تقدير مضاف يعود ضمير الغيبة إليه : أي يرى مصابي هو المصاب العظيم .

(١) الأنفال / ٤٢ .

(٢) انظر شرح الأبيات المشككة الاعراب ص ٢٤٦، ٢٤٧، والخزانة ٥١/٧ .

(٣) المنني ص ٤٩٥ .

(٤) الكهف / ٣٩ .

(٥) أماليه ١٠٧/١، ١٠٨ .

وهذا الجواب اكتفى به ابن عصفور وغيره في توجيه البيت<sup>(١)</sup>، وذكره ابن هشام في توجيهه، وقدر المعنى: يرى مصابي هو المصاب العظيم كما قدره ابن الشجري، ونظر لحذف الصفة بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَاءُوا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup> أي الواضح، وقوله: ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾<sup>(٣)</sup> أي نافعا.

وذكر البغدادي في الخزانة<sup>(٤)</sup> نحو ما ذكره ابن الشجري ثم قال: وجه قيام الياء مقام المضاف أن مفعول يرى في الحقيقة هو المضاف المحذوف والياء مضاف إليه، فلما حذف المضاف قام الياء المجرور محلا مقام ذلك المضاف المنصوب على المفعولية، فالفصل مطابق للمحذوف لا للقائم مقامه، ويذكر البغدادي أيضا أن هذا الجواب أحد تخريجين لأبي علي الفارسي ذكرهما في إيضاح الشعر<sup>(٥)</sup>، وقد قال أبو علي في هذا التوجيه: التقدير في يراني يرى مصابي أي مصيبي وما نزل بي من المصاب، كقولك أنت أنت ومصيبي المصيبة، أي ما عداه جليل وهين.

والتخريج الثاني أن يكون (هو) تأكيدا للضمير المستتر في (يراني) لا فصلا، وعليه يكون المصاب اسم مفعول لا مصدر، والمعنى يراني هو المصاب أي يراني هو للصدقة المصاب لغلظ مصيبي عليه للصدقة، وليس كالعدو أو الأجنبي الذي لا يهمله ذلك.

ولا شك أن هذا التوجيه الثاني خال من تكلف الحذف الذي في التوجيه السابق وقد أجازته ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(٦)</sup>، وابن الحاجب في أماليه<sup>(٧)</sup>.

(١) المقرب ١١٩/١ ورفص المباني ص ٢١٠.

(٢) البقرة / ٧١.

(٣) الكهف / ١٠٥.

(٤) ٣٩٨، ٣٩٧/٥.

(٥) انظر شرح الآيات المشككة الإعراب ص ٢٤٥.

(٦) ١٨٧/١.

(٧) ١٣٨/٣.

وفي البيت توجيه ثالث لا حذف فيه أيضا وقد أجازاه ابن هشام في المغني ، وهو أن يجعل (هو) فصلا لضمير المتكلم ؛ لأن الشاعر جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لأنه نفسه في المعنى ، فلما كان عند صديقه بمنزلة نفسه كان إذا أصيب كأن صديقه قد أصيب .

وفي البيت روايات أخرى غير ما أثبتناه ، فقد رواه صاحب التبصرة والتذكرة<sup>(٥)</sup> :  
... . . . . . تراه لو أصبت هو المصابا .

وقال في توجيهه كأنه قال : تراه المصاب لو أصبت ، وقال البغدادي<sup>(٦)</sup> : لم يرو الأخفش في كتاب (المعاينة) إلا (يراه لو أصبت هو المصابا) بالمشاة التحتية وضمير الغائب ، وعلى هذه الرواية لا يكون في البيت إشكال ولا تقدير ، قال ابن الشجري<sup>(٧)</sup> : لو أنه قال : يراه لو أصبت هو المصابا فأعاد الهاء من (يراه) إلى الصديق ، والمعنى : يرى نفسه كما جاء في التنزيل : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ﴾<sup>(٨)</sup>

لسقط الاعتراض واستغنى عن تقدير المضاف ، ولكان المصاب اسم مفعول من قولك : أصيب زيد فهو مصاب ، ولكن المروي : يراني ، قلت : قد ثبتت الرواية بلفظ (يراه) بما نقلناه عن البغدادي ، ومثلها الرواية بلفظ (تراه) بالتاء فيما رواه الصيمري وغيره كابن هشام<sup>(٩)</sup> .

هذا وقد عاب ابن الحاجب الرواية التي أثبتناها بأن المعنى عليها لا يستقيم ، إذ يصير تقدير البيت : يراني مصابا إذا أصابني مصيبة ، ولا يخبر بذلك عاقل إذ لا يتوهم خلافه<sup>(١٠)</sup> . والمصاب في تقدير ابن الحاجب اسم مفعول وليس بمصدر<sup>(١١)</sup> ، وقد عقب ابن هشام على كلام ابن الحاجب بقوله : وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة

(٥) المنني ص ٤٩٦ .

(٦) أمالي ابن الحاجب ١٣٨/٣ .

(٧) الخزانة ٤٠٠/٥ .

(١) ٥١٣/١ .

(٢) خزنة الأدب ٣٩٩/٥ .

(٣) أماليه ١٠٨/١ .

(٤) الملق ٧٠٦ .

لا يتجه الاعتراض<sup>(١)</sup>، وهذا القول لا يصح التعقيب به على كلام ابن الحاجب، ولهذا قال الدماميني ردا على ابن هشام : الصفة التي أشار إليها إنما قدرها على جعل (المصاب) مصدرا لا اسم مفعول، وكلام ابن الحاجب فيما إذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدر، ولذلك جعله مفعولا ثانيا لـ (يرى) والمفعول الأول هو الياء، ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر .

وقال ردا على ابن الحاجب : الاعتراض الذي أشار إليه ابن الحاجب غير متجه من الإعراض عن تقدير الصفة، وذلك لأن مبناء على أن يكون (مصابا) اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بال، والحصص مستفاد من التركيب كقولك : زيد هو الفاضل لا غيره، وكذا المعنى في البيت، أي : لو أصبت رأيت المصاب، بمعنى أنه لا يرى المصاب إلا أباي دون غيري، كأنه لعظم مكانه عنده وشدة صداقته له تتلشى عنده مصائب غير صديقه، فلا يرى غيره مصابا، ولا يرى المصاب إلا إياه سبالغة، فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقدير صفة<sup>(٢)</sup>، قلت : وهذا هو القول الجيد الذي يصح تعقبا على كلام ابن الحاجب، وليس ما قاله ابن هشام، وبهذا القول الجيد تكون الرواية التي أثبتتها سالمة من العيب صحيحة المعنى .

١٩ - قال الشاعر :

ليت الشباب هو الرجيعُ على الفتي والشيب كان هو البديءُ الأولُ

هذا البيت أورده الفراء في معانيه<sup>(٣)</sup> نقلا عن الكسائي، وذلك عند تناوله لقوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِّنْ عِنْدِكَ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) المغني ص ٤٩٦ .

(٢) خزنة الأدب ٤٠٠/٥ .

(٣) ٤١٠/١، ٣٥٢/٢ .

(٤) الأنفال / ٣٢ .

وقوله : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾<sup>(١)</sup>  
 وموضوع الاستشهاد فيه لفظ (هو) في قوله (هو الرجيع) فيجوز أن يجعل فصلا  
 لا محل له من الإعراب، ويكون (الرجيع) خبرا لـ (ليت). ويجوز أن يجعل مبتدأ  
 و(الرجيع) خبرا له، والجمله خبر لـ (ليت).

وفيه شاهد آخر في قوله (هو البديء) فإنه جاء به موافقا للغة بني تميم الذين  
 يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده على أنه خبر له، ولا يصح  
 جعل (هو) ضمير فصل، لأن ذلك يقتضي نصب (البديء) والرواية بالرفع ولهذا  
 جاء نعته بـ (الأول) مرفوعا .

٢٠ - قال قيس بن ذريح :

تبكي على لبي وأنت تركتها      وكنت عليها بالملا أنت أقدر

هذا البيت من شواهد سيبويه<sup>(٢)</sup>، وتقدم نقل النص الذي أورده فيه، وقد أنشده  
 ليستشهد به على أن بعض العرب يجعل ضمير الفصل مبتدأ في جميع الأحوال،  
 ويرفع ما بعده على الخبرية، وقد استشهد به المبرد<sup>(٣)</sup> لهذا أيضا، وهو يؤيد ما حكاه  
 عيسى بن عمر من أن ناسا من العرب يقرءون ﴿ وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ  
 الظَّالِمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup>.

بالرفع على الابتداء والخبر<sup>(٥)</sup>، ويؤيد أيضا مانسبه أبوحيان<sup>(٦)</sup> إلى الجرمي من أن لغة  
 تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر، إذ يكون واردا  
 على تلك اللغة المروية ولو جعل الشاعر الضمير للفصل لاقتضى ذلك نصب  
 (أقدر) على أنه خبر لـ (كنت) والقوافي مرفوعة كما قال المبرد، فيتعين أن يكون  
 (أنت) مبتدأ و(أقدر) خبر والجمله خبر لـ (كنت)<sup>(٧)</sup>.

- |  |                              |
|--|------------------------------|
| (١) سبأ / ٦ انظر معاني الفراء ٢/ ٣٥٢ . | (٥) انظر الكتاب ٢/ ٣٩٢ .     |
| (٢) الكتاب ٢/ ٣٩٣ .                    | (٦) البحر المحيط ٨/ ٢٧ .     |
| (٣) المقتضب ٤/ ١٠٥ .                   | (٧) البصرة والتذكرة ١/ ٥١٤ . |
| (٤) الزخرف / ٧٦ .                      |                              |

## نتائج البحث

من فوائد هذا البحث إبراز ضمير الفصل كما يراه المحققون، وجمع أشتات مسائله وأحكامه، وقد كان من نتائجه العلمية مايلي :

- ١ - ترجيح كون الفصل اسما وكونه ضميرا وكونه لا محل له من الإعراب .
- ٢ - إبراز ماذهب إليه الفراء من حرفيته مما ينافي مانسبه إليه المتأخرون من القول بأن له محلا من الإعراب .
- ٣ - رد ما اشترطه ابن الحاجب فيه من المجيء على طبق الخبر في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيته .
- ٤ - بيان سهو الزجاج في قوله (ولم يذكر سيبويه الفصل مع المبتدأ والخبر) .
- ٥ - رد ما تُسبب إلى الأخفش من أنه يجيز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها .
- ٦ - بيان سهو ابن مالك في قوله : (وقد حكى سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين النكرتين . . . ) .

والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب  
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

## مراجع البحث

- ١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي - تحقيق د/ مصطفى النحاس .  
الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ٢ - الأشباه والنظائر للسيوطي - تحقيق طه عبدالرؤف سعد - ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- ٣ - إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء المكي - تحقيق د . حسن موسى الشاعر - ط دار  
المنارة بجدة - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .
- ٤ - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - تحقيق د . زهير غازي زاهد - ط عالم الكتب - مكتبة  
النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٥ / ١٩٨٥م .
- ٥ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق إبراهيم الأبياري - ط الهيئة العامة لشؤون  
المطابع الأميرية ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .
- ٦ - أمالي ابن الشجري - ط دار المعرفة - بيروت .
- ٧ - الأمالي النحوية لابن الحاجب - تحقيق هادي حسن حمودي - ط عالم الكتب - بيروت -  
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٨ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء  
المكبري - بهامش الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل على الجلالين)  
ط الحلبي .
- ٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين -  
ط - مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٩٥٣ .
- ١٠ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - ط مطبعة العادة بالقاهرة .
- ١١ - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي السويح - تحقيق د . عياد  
ابن عيد الشبتي - ط دار الغرب الإسلامي بيروت - الطبعة الأولى  
١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

- ١٢ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الحلبي سنة ١٩٦٤ م .
- ١٣ - التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن إسحاق الصيمري - تحقيق د . فتحي أحمد مصطفى ط دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .
- ١٤ - التذيل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي - رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة - تحقيق د . مصطفى أحمد حباله .
- ١٥ - التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهري - ط عيسى الحلبي .
- ١٦ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني - رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالرياض - تحقيق / د / محمد بن عبدالرحمن المفدى .
- ١٧ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ط دار الشعب بالقاهرة .
- ١٨ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - ط دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .
- ١٩ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق د / أحمد الخراط - ط - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى .
- ٢٠ - رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي - تحقيق د / أحمد الخراط - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .
- ٢١ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي - ط - بيروت .
- ٢٢ - شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي - تحقيق د . حسن هندراوي - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- ٢٣ - شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د / عبدالرحمن بن محمد السيد ط ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .
- ٢٤ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تحقيق د / صاحب أبو جناح ط العراق سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

- ٢٥ - شرح كافة ابن الحاجب للرضي - ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٢٦ - شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش ط إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- ٢٧ - عمدة القارى شرح صحيح البخاري للعيني - ط مصطفى الحلبي - القاهرة .
- ٢٨ - الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ليمان بن عمر الجمل ط عيسى الحلبي بالقاهرة .
- ٢٩ - القراءات الشاذة لابن خالويه ط لبيزج سنة ١٩٣٤م .
- ٣٠ - الكتاب لسيويه - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - ط دار الكتاب العربي ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .
- ٣١ - الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب - تحقيق د/ محيي الدين رمضان ط دمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤م .
- ٣٢ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري ط - دار المعرفة - بيروت .
- ٣٣ - الكافية في النحو لابن الحاجب - تحقيق د . طارق نجم عبدالله - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٧٤م .
- ٣٤ - مجالس ثعلب - تحقيق د . عبدالسلام محمد هارون - ط دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٨م .
- ٣٥ - مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب - تحقيق ياسين محمد السواس - ط دمشق ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- ٣٦ - معاني القرآن لأبي الحسن الأنفث - تحقيق د . فائز فارس - ط المطبعة المصرية بالكويت سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٧٩م .
- ٣٧ - معاني القرآن لأبي زكريا الفراء - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م .
- ٣٨ - معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق د/ عبدالجليل عبده شليبي - ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية سنة ١٩٧٣م .
- ٣٩ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج - نسخة مخطوطة بدار المخطوطات بالقاهرة برقم ١١١ تفسير م .
- ٤٠ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام تحقيق - محمد محيي الدين - ط مطبعة المدني .

- ٤١ - المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري - ط دار بيروت - الطبعة الثانية .
- ٤٢ - المقتضب لأبي العباس المبرد - تحقيق د . محمد عبدالمخالق عزيمة - ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٩٩هـ .
- ٤٣ - المقرب لابن عصفور - ط بغداد سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م بتحقيق أحمد عبدالستار الجوارى - وعبدالله الجبوري .
- ٤٤ - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني - ط دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ٤٥ - النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي - رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة لمؤلف هذا البحث - تمت سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م بإشراف د . محمد رفعت فتح الله .
- ٤٦ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - ط دار المعرفة بيروت .